

حق الولى المجرى وابنته البكر فى اختيار الزوج  
(دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسن)



البحث العلمي

إعداد

أحمد سيري

رقم التسجيل 07210068

قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

2011

حق الولى المجرر وابنته البكر فى اختيار الزوج  
(دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسن)



البحث العلمي

إعداد

أحمد سيري

رقم التسجيل 07210068

قسم الأحوال الشخصية

بكلية الشريعة

الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

2011

## صفحة الموافقة

المشرف لهذا البحث العلمي، يشرح بأن الطالب أحمد سيدي، رقم التسجيل: 07210068، قسم الأحوال الشخصية بكلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، بعد ما قرأ ولاحظ جميع البيانات فيه، فهذا البحث العلمي تحت الموضوع:

حق الولي المجبر وابنته البكر في اختيار الزوج  
(دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسن)

إعداد:

أحمد سيدي

07210068

قد فحص ووافق عليه:

رئيس قسم الأحوال الشخصية،

المشرف،

زين المحمودي الماجستير

خير الأنام اليسانيس الماجستير

رقم التوظيف: 19730603199903100

رقم التوظيف: 196807152000031001

## تقرير لجنة المناقشة

### حق الولى المجبر وابنته البكر فى اختيار الزوج

(دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسن)

إعداد: أحمد سيرى

رقم التسجيل 07210068

قد دافع الطالب عن هذا البحث العلمي أمام لجنة الجامعة وتقرر قبوله شرطا للحصول على شهادة الليسانس {S 1} فى قسم الأحوال الشخصية بكلية الشريعة، وذلك فى يوم الثلاثاء، 2 أغسطس 2011 م. وتتكون لجنة المناقشة من السادة الأساتذة:

1. الدكتور تطيع حميدة الماجستير مناقشا رئيسيا : .....
- رقم التوظيف: 195904231986032003
2. أحمد عز الدين الماجستير رئيسا : .....
- رقم التوظيف: 197910122008011010
3. خير الأنام الليسانيس الماجستير كاتبا : .....
- رقم التوظيف: 196807152000031001

مالانج، 2 أغسطس 2011م

عميدة الكلية،

الدكتور تطيع حميدة الماجستير

رقم التوظيف: 195904231986032003

## إقرار الطالب

انا الموقع أدناه :

الاسم : أحمد سيدي

رقم التسجيل : 07210068

العنوان : قرية سنجان، ناحية باغنتان بمحافظة باميكاسان

أشهد بأن هذا البحث تحت الموضوع " حق الولي المجرر وابنته البكر في اختيار الزوج (دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسان)" لاستيفاء بعض الشروط للحصول على شهادة الليسانس (S1) في قسم الأحوال الشخصية بكلية الشريعة الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك ابراهيم مالانج، إنني أولفه بنفسي وليس مقتبسا من نسخة الغير.

مالانج 20 يوليو 2011 م

الباحث،

أحمد سيدي

07210068

## الشعار

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ  
مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ. (سورة الروم: 21)

أخبرنا مالك عن عبدالله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال:  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
"الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها".

## الإهداء

إلى والديّ المحترمين

المعلمي الأول، الذين تلقيت على يديهما الكريمين أول مبادئ الصدق  
والأمانة والوفاء

وعرفت منهما معنى سماحة النفس وسلامة الطوية ونقاء الضمير  
تقدمة إجلال واحترام

وإلى معلمي، العارف الشيخ محمد شمس العارفين الحاج، منحني علوما كثيرا  
خالصا ومخلصا ومن علمني في المعهد دار العلوم بانيوأنيار  
وإلى أخواتي الكريمات، الحاجة حسنة، مانية، حافية، جونارية مع أولادهن،

وألفة الصالحة وجميع عائلتي وأقاربي

موددة وتقديرا ورغبة في التقدم العلمي

وإلى أساتذتي في قسم الأحوال الشخصية بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية  
الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

تقديرا وإجلالا

وإلى جميع زملائي وأصدقائي في كلية الشريعة

بالجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.

أقول شكرا جزيلا على مساعدتهم وتشجيعهم ودعائهم في إنجاز

هذا البحث العلمي،

جزاكم الله خير الجزاء.



## كلمة الشكر و التقدير

الحمد لله الذي أرسل علينا محمدا نبيا ورسولا وجعله قدوة حسنة ليكون شفيعا وشهيدا يوم القيامة والصلاة والسلام عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم القيامة، وبعد.

فبعون الله تعالى وتوفيقه، تمت كتابة هذا البحث العلمي. تشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم دور كبير وشأن عظيم في تنفيذ هذا البحث. هم:

1. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج إمام سفرايوغو، مدير الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.
2. سماحة الأستاذة الدكتور الحاجة تطيع حميدة الماجستر، عميد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.
3. سماحة الأستاذ خير الأنام اليسانيس الماجستر، كالمشرف الذي أفاد الباحث علميا وعمليا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنتهاء منه، فله من الله خيرا الجزاء ومن الباحث عظيم الشكر والتقدير.
4. جميع أساتذتي في كلية الشريعة قسم الأحوال الشخصية بالجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.
5. والديّ الحبيبين الحاج عبد الشكور و الحاجة روقية لضمنهما ومراقبتهما وتربيتهما عليّ.



6. جميع أخواتي العزيزات، الحاجة حسنة ومانية وحافية وجونارية وألفة الصالحة. على حسن المعاشرة مدة الحياة.
7. من تكون في قلبي محبة وذهني تفكيراً و لساني ذكراً.
8. الأصدقاء في الجمعية ( FKMSB )، وأخصهم بالذكر، نور الهادي ومحمد حفني ومصطفى ومحمد طالب وعبد المقيت ومفتاح العارفين وسيفي علي وسيف البحري على حسن معاشرتهم في إدارة ( FKMSB )، وغيرهم الذين لايمكنني ذكرهم واحدا فواحدا.
9. الأصدقاء القرباء الذين لهم دور كبير في هذا البحث، هم شفاء وأرين وماوردي ومشهودي ومحضار وغيرهم، على حسن مساعدتهم ومرافقتهم وتشجيعهم خلال البحث.
10. الأصدقاء في الجمعية ( HMI )، رسلان وباب الرحمن و إمام فضلي وإنادة حسني وغيرهم.
11. الزملاء الأعزاء والقرباء ، في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج.
12. أصدقائي الأعزاء، في جمعية الطلبة باميكاسان ( IMPAS ) وجمعية الطلبة سمفانج (IMPRES).
- جزاهم الله أحسن الجزاء على مساعدتهم، والله سبحانه وتعالى لا يضيع أجر المحسنين ولهم جميعاً خالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان.

مالانج، 22 يوليو 2011م

الباحث

## المحتويات

	صفحة الموضوع
أ.....	موافقة المشرف
ب.....	صفحة الموافقة
ج.....	اعتماد لجنة المناقشة
د.....	إقرار الطالب
ه.....	صفحة الشعار
و.....	صفحة الإهداء
ز.....	كلمة الشكر والتقدير
ط.....	المحتويات
ل.....	المستخلص
	الباب الأول: المقدمة
1.....	خلفية البحث
7.....	أسئلة البحث
8.....	أهداف البحث
8.....	فوائد البحث
9.....	تحديد البحث
9.....	هيكل البحث

## الباب الثاني: الدراسة النظرية

11	.....	البحوث السابقة
15	.....	النكاح
15	.....	تعريفه
17	.....	حجة النكاح
18	.....	أركان النكاح وشروطه
21	.....	الولاية في النكاح
21	.....	تعريفه ومكانته في النكاح
25	.....	أقسام الولاية عند المذاهب
34	.....	شروط الولى
36	.....	ترتيب الولاية
38	.....	موانع الولاية
39	.....	حق الولى المجرى وحق البنات

## الباب الثالث: منهج البحث

43	.....	نوع البحث
43	.....	المقاربة والنموذج
44	.....	مصادر البيانات
45	.....	طريقة جمع البيانات
46	.....	طريقة تحليل البيانات

## الباب الرابع: عروض البيانات وتحليلها

49..... صورة موضوع البحث

54..... عروض البيانات

54..... حق الولى المجرى فى اختيار الزوج لابنته

59..... حق البنات فى اختيار الزوج

64..... حق الولى المجرى وابنته فى اختيار الزوج

71..... تحليل البيانات

## الباب الخامس: الإختتام

87..... الخلاصة

88..... الاقتراحات

90..... المراجع

### Abstrak

Ahmad Siri. 07210068. *Haqqu al-Wali al-Mujbir wa Ibnatihi al-Bikr fi Ikhtiari al-Zauji (Dirasah Naqdiyah wa Insyaiyah Ala al-Mujtama' Palengaan Bimuhafadhati Pamekasan)*. Skripsi, Jurusan Al-Ahwal al-Syakhshiyah, Fakultas Syari'ah, Universitas Islam Negeri (UIN) Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing H. Khoirul Anam, Lc., M.H.

**Kata Kunci:** *Haqq, Wali al-Mujbir, Ibat al-Bikr, Ikhtiyar al-Zauj.*

Perkawinan merupakan salah satu ikatan lahir dan bathin, antara seorang pria dengan seorang wanita sebagai suami istri dengan tujuan membentuk keluarga yang *sakinah, mawaddah wa rahmah* penuh kasih dan sayang, dan terciptanya kehidupan rumah tangga yang selalu berada dalam ketenangan, ketentraman, kedamaian dan kebahagiaan. Hal tersebut akan tercapai bila pernikahannya didasarkan pada kerelaan pihak-pihak yang bersangkutan dan rasa cinta dari kedua belah pihak serta berdasarkan kemauan sendiri tanpa adanya paksaan dari pihak lain. Namun demikian, masih banyak hal tersebut dilakukan atas dasar kemauan pihak lain, yaitu kemauan orang tua, orang tualah yang menentukan pasangan untuk anaknya, dan bahkan dipaksa untuk menikah dengan orang yang telah di pilih dan ditentukan olehnya karena orang tua beranggapan bahwa anak perempuan merupakan hak dan tanggungjawab orang tua selama anak masih belum menikah.

Atas dasar itulah peneliti mencoba untuk meneliti bagaimana sesungguhnya hak orang tua dan hak anak perempuan dalam memilih atau menentukan pasangan hidupnya sendiri, dengan menggunakan pendekatan dan metode-metode dalam penelitian. Adapun pendekatan yang digunakan dalam hal ini adalah fenomenologi yang merupakan pemahaman terhadap sebuah kejadian dan fakta riil yang ada di masyarakat. Sedang metode yang digunakan dalam penelitian ini adalah penelitian kualitatif diskriptif. Sumber data penelitian ini ada dua yaitu sumber data primer, yang mencakup para pihak yang bersangkutan, orang tua, anak perempuan, dan tokoh masyarakat melalui wawancara, dan sumber data sekunder, yang mencakup buku-buku fiqih, UU tentang perkawinan dan lain sebagainya.

Hasil penelitian di Palengaan yang merupakan kecamatan yang terdapat di kabupaten Pamekasan, hingga kini penduduknya masih belum memberi ruang dan kebebasan yang besar pada anak perempuannya untuk memilih atau menentukan pasangan hidupnya sendiri. Perjodohan menjadi hal yang lumrah dan biasa dilakukan oleh masyarakat Palengaan, walaupun dengan cara memaksa sang anak perempuan bila ia menolak dijodohkan. Hal ini diakui oleh tokoh masyarakat setempat, bahwa orang tua yang menentukan pasangan untuk anak perempuannya. Parahnya lagi, orang tua tidak memberi tau padanya akan perjodohan itu. Perempuan tidak mempunyai hak untuk menentukan pasangan hidup dengan sendirinya, karena hal itu dianggap main-main dan tidak serius, sehingga orang tualah yang berhak akan hal itu. Namun demikian, perlahan dan pasti, sebagian masyarakat mulai menyadari dan mulai meninggalkan hal tersebut.



### Abstract

**Ahmad siri.** 07210068. *Haqqu al-Wali al-Mujbir wa Ibnatihi al-Bikr fi Ikhtiyari al-Zauji (Dirasah Naqdiyah wa Insyaiyah Ala al-Mujtama' Palengaan Bimuhafadhati Pamekasan)*, Thesis, Department of Al-Ahwal al-Syakhshiyah, Faculty of Sharia, The State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang.

Supervisor: H. Khoirul Anam, Lc., M.H.

**Key word:** *Haqq al-Wali al-Mujbir, Ibnati al-Bikr, Ikhtiyari al-Zauji*

Marriage is one of external and internal **string**, between a husband and wife to make a *sakinah and mawaddah warahmah* family, a very happy and peaceful houselife. That's going to be achieved if the wedding is upon the willingness of the two families and based on their love without force from others. Moreover, there are still many persons doing that on the other person's wish such parent. It's their parent that determine their son/daughter's pair (jodoh). Even they force him/her to marry with someone choosen and determined by them, because parent assum that that their daughter is their responsibility as long as she didn't have married.

From that background researchers try to analyze how the right of parent and daughter is in choosing or determining her couple by using phenomenological and research method. Phenomenology used in this term is analysis to the event and reality happening in the society. Methode practiced in this research is descriptive and qualitative research. There two sources in this research namely primer, including family, parent, daughter, leader through interview and secondary source like fiqih book, UU about wedding and so on.

The research result in Palengaan, a subdistrict in Pamekasan, the in habitant in this subdistrict didn't give right and freedom to their daughter to choose or to determine her couple. Pairing become a very usual event done by the society of Palengaan although the daughter dislike it. It's realized by the leader in it that commonly parent couple their daughter. Even the parent don't inform her about the marriage. A daughter doesn't have right to choose her self couple, because they assum that it's not serious, so that it become parent's deed. But, slowly but sure, one of society begin to realize and leave it.



## المستخلص

أحمد سيوري. 07210068، حق الولي المجرى وابنته البكر في اختيار الزوج (دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسان). البحث العلمي. قسم الأحوال الشخصية. كلية الشريعة. الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف الحاج خير الأنام الليسانيس الماجستير.

الكلمات الرئيسية: حق، ولي المجرى، ابنة البكر، اختيار الزوج

النكاح عقد بين الرجل والمرأة ظاهرا وباطنا كالزوجين، الذي يقصد به تكوين الزوجية سكانية ومودة ورحمة مملوءة بالحب والمحبة وجعل الحياة الزوجية في آمان وهدوء وسرور. وذلك سينجز إذا عقد النكاح بالتراضي والمحبة بينهما، وعلى إرادة هما دون إجبار غيرهما. ولكن، مازال كثير من المجتمع يعقد النكاح بناء على إرادة غيرهما، وهو الأب (الولي)، يختار لابنته البكر، بل أجبرها أن تتزوج مع من يختار لها ويعينها، لأنه اعتبر أن الابنة حقه ومسؤوليته مادام قبل الزواج.

بناء على ذلك، جرب الباحث أن يبحث كيف حقيقة حق الولي وحق ابنته في اختيار أو تعيين الزوج باستخدام المقارنة ومناهج البحث. والمقارنة المستخدمة هنا، هي مقارنة الظواهر التي يفهم بها الحوادث والوقائع في المجتمع. والمنهج المستخدم هو الوصفي الكيفي. ومصدر البيانات نوعان، مصدر البيانة الضرورية الشامل على الولي وابنته وشيوخ المجتمع بطريقة المقابلة ومصدر البيانات الحاجية الشامل على كتب الفقه والدستور الدولي عن النكاح وغير ذلك.

وحاصل البحث في بالنجائن، ناحية بمحافظة باميكاسان، سكانها لا يعطي المكانة والحرية الواسعة على ابنتهم لتخير الزوج بنفسها. التزويج غالبا وعادة يعمله المجتمع إجبارا إذا رفضت الابنة. واعتبر شيوخ المجتمع أنه يعين الولي الزوج لابنته، بل لا يخبرها ذلك. ليس للابنة حق في اختيار الزوج لأنه يعد لها ولعبا، فالولي يستحق ذلك التعيين. ولكن، مهلا مهلا صحى المجتمع ويترك ذلك قليلا قليلا.

## الباب الأول

### مقدمة

#### أ. خلفية البحث

لقد اهتم الإسلام بحياة الإنسان، وعنى بهم أشد العناية، وأقامهم على أسس قوية من المحبة والمودة. لذلك دعا الإسلام إلى النكاح ليسكنوا في حياتهم. فهذا يقصد حرصا على دوام الصلة ودوام الذرية بين الزوجين، وفرقا بينهم وبين الحيوان الآخر الذي لا عقل له.

فالنكاح أمر أساسي بالنسبة في حياتهم، أنه أمر اجتماعي يحتاج إليه الإنسان. قال الله تعالى في آيات من القرآن الكريم بيانا عن النكاح، منها في سورة النساء الآية 1:

يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا  
 زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ  
 وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا.

النكاح حق من حقوق الإنسان البالغ العاقل المستطيع إليه ظاهرا  
 وباطنا. وهو سنة لمن له الكفاءة والإرادة في النكاح. وذلك كما قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة  
 فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له  
 وجاء. [متفق عليه]. هذا الحديث بيان على إباحة النكاح لمن له الاستطاعة  
 لاقتضاء حاجته الجنسية مع عدم الكراهة فيه، رجلا كان أو امرأة. فإرادة  
 النكاح أتت من تلقاء نفسه لا من غيره ولا من إجبار غيره، مع إذن وليه، لأن  
 النكاح هو عقد مقدس بين الشخصين الأجنيين، الذي ليس بينهما العلاقة  
 المحرمة عند الإسلام والقانون الدولي.

وللنكاح شروط لا بد أن يستكفي كل من يريد هـ وهو حضور الولي  
 وشاهدي عدل. لأن النكاح بدون ولي لا يصح وبطل نكاحه. قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ذلك : لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل. وحضور الولي  
 في تنفيذ عقد النكاح أمر مهم وواجب، كان الولي هو الأب أو من يوكله.  
 والولي المقصود في هذا البحث هو الأب وحده لأن له حق على تولية ابنته.

وللولي شروط لازمة كما اتفق عليها جمهور العلماء، وهي كمال الأهلية بالبلوغ والعقل والحرية، واتفاق دين الولي والمولى عليه، والذكورة، والعدالة، والرشد<sup>١</sup>. إن كان الولي فاقدا عن هذه الشروط اللازمة، فليس له حق في الولاية لأن عدم استكفائه بالشروط المذكورة تُزيل حقه على ولاية ابنته. والولاية حق منحه الشريعة لبعض الناس يكتسب به صاحبه تنفيذ قوله على غيره، رضي ذلك أو لم يرض. وسبب الولاية أحد الأمرين: أولهما عجز الذي ينفذ القول عليه، وثانيهما قصور أهليته عن التصرف بنفسه<sup>٢</sup>. والولاية على ثلاثة أنواع:

1. ولاية على النفس وحدها
  2. ولاية على المال وحده
  3. وولاية على النفس والمال معا.
- ثم الولاية على النفس تنقسم إلى قسمين: ولاية ندب وولاية إجبار<sup>٣</sup>. وولاية الإجبار هي حق التولية للأب أن يزوج ابنته كرها. والذي يكون على غرض الباحث، هو الكلام على ولاية النفس وحدها مع نوعيها المذكورين. لأن الولي له حق على تولية ابنته صغيرة أم كبيرة في جميع شؤونها، بل في شأنها المتعلق باختيار الزوج وكذلك له حق على إجبار ابنته.

<sup>١</sup> وهبه الزهيلي، الفقه الإسلامي وادلته، (دار الفكر-دمشق. جزء التاسع ص) 6700-6702  
<sup>٢</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية: مع الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى (بيروت، لبنان: المكتبة العلمية) 71-72.

<sup>٣</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق. ص. 72

وقد بحث كثير من العلماء عن ظواهر نكاح الإجماع، مثل الإمام الشافعي والمالكي وأحمد وغيرهم. وهم اختلفوا عنه، واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن. قالوا، يارسول الله، وكيف إذن؟ قال: أن تسكت (متفق عليه). قال الشافعية، استئذان البكر ليس أمراً واجباً بل هو أمر اختياري لا فرضي، لأن في هذا الحديث يفرق بين البكر والأيم، وقال غيرهم أن استئذان البكر واجب وإذنها سكوئها. فهذا لا يستوي مع ما كان في الواقع، أنه وقع في بعض الأحيان، أن الولي زوج ابنته إجباراً. مع أن النكاح عقد مقدس وميثاق غليظ بين الأجنبيين المنفذ مجارة للطبيعة الإنسانية والغريزة الجنسية التي تميل إلى العلاقة بين الذكر والأنثى. ولكن، إذا أنعمنا النظر إلى الواقع أثناء المجتمع عن تنفيذ النكاح فإنه لا يستوي على ما يروم به الشريعة الإسلامية والنظريات التي أفتى بها العلماء والقانون الحكومي، بوجود تنفيذ النكاح الذي يخالفها.

وذلك كما وقع على عملية الولي في إحدى القرى الموجودة في بالنجائن، باميكاسان، بتزويج ابنته إجباراً صغيرة كانت أم كبيرة مع عدم الإذن منها. ونكاح الإجماع من الظواهر الاجتماعية التي حدثت أثناء المجتمع بسبب



عدم الرضى من الإبن أو الإبنة للنكاح. كثير من الولي أنكح ابنته كرها ولو كانت تأبى عن ذلك.

والولي عند المجتمع له حق الولاية للإبنة على أن يزوجه رجالا يختاره بدون إذنها. بل عنده حق الإجبار على التزويج إن كانت تأبى عن الزواج. والإبنة في هذه الحالة قد تكون مطيعة لأنها ليس لها القوة والاستطاعة على الرفض والعرض.

والإبنة عند المجتمع ليس لها الأشياء من القوة وغيره، حتى القوة في اختيار الزوج. لذلك فالولي أن يختار زوجا يناسب إرادته دون اعتناء على شعورها وإرادتها. وكأن النكاح في هذه الحالة، ليس لبناء الزوجية على السكينة والمودة والرحمة كما أجبره الإسلام، بل النكاح يأتي لاقتضاء إرادة الولي وحاجته. وفي قانون حماية الأولاد، النمرة ثلاثة وعشرون سنة ألفين واثنين عن

واجبات و تحمّل الوالد، يذكر أن الوالد يجب ويتحمل عليه؛<sup>4</sup>

أ. أن يربي ويؤدب ويحفظ الولد

ب. أن يُنمي الولد المناسب لكفاءته

ج. المنع عن التزويج في صغير السن

هذا القانون بين بيانا صريحا وأوجب على الولي أن يمنع حدوث النكاح

في ابنته البكر الصغيرة السن، لاسيما عن نكاح الإجبار.

<sup>4</sup> Undang-undang Perlindungan Anak No. 23 Tahun 2002 tentang kewajiban dan tanggung jawab orang tua kepada Anak.



عندما نظر الباحث إلى عملية الولى، وجد أن حدوث نكاح الإيجار بأسباب، منها: شعور الولى بملك بنته مطلقا، حتى كان له الحق أن ينكحها إجبارا مع من شاء. ومنها قليل علم الولى إلى مايمكن حدوث الضرر عليها. ومنها المسئلة الاقتصادية. وهذه أكثرها فى الواقع. هذه المشكلات، تكون عادة لبعض أهل هذه القرية لأنهم حتى الآن مازلوا يمارسونها بنكاح بناتهم الصغيرة سنهن إجبارا. كأن المرأة فى هذه رأس مال يُربح مالكها لأنه أحيانا استريح من تزويج بنته إذا زوج مع الغني.

هذه الحجة المذكورة تتناسب إذا عُلمت بالعادة أو بالثقافة تلك القرية والنصوص الفقهية، كقول العلماء الشافعية فى كتب الفقه الذى صرح عن جواز الولى أن يجبر بنته الصغيرة. ولكن، رأى الباحث شيئا آخر فى تنفيذ نكاح الإيجار الذى عمله بعض أهل القرية، وهو أحيانا أن الولى أنكح ابنته دون معرفتها، بل هي لاتعرف أن أباه قد اختار لها الزوج.

فالابنة ليست لها الحق فى اختيار الزوج لنفسها لأن حقها سلطه وليها عند اختيار الزوج والتزويج، مع أنه يمكن لها الرد والرفض على اختيار أبيها ويمكن لها أيضا عدم الرضى به، فكيف يكون حياة الابنة فى المعاشرة بمن لاتحبه إن كانت رافضة، فبالطبع أن حياتها تحت الضغط والبؤس. فحق الابنة وحريتها التى لها، مدفونة لعدم استطاعة استخدامها.

بالرغم من ذلك، وجد الباحث المشكلات العديدة حول عملية المجتمع في نكاح الإجماع، منها : كيف حقيقة حق الولي المجرر لابنته البكر في اختيار الزوج لها؟ وكيف حقيقة حق الابنة البكر في اختيار الزوج؟ أليس لها حق فيه؟ وكيف اختلاف الحق بينهما في اختيار الزوج؟ وما أسباب الولي المجرر أجماع ابنته البكر للنكاح؟ وكيف شعور الابنة حين الإجماع؟ وما أثر نكاح الإجماع؟. فهذه الأسئلة جذب الباحث أن يبحث بحثا علميا معرفتها، تحت العنوان "حق الولي المجرر وابنته البكر في اختيار الزوج (دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسان)". اختار الباحث هذا العنوان، لعدم الباحث السابق يبحث عنه في تلك القرية، ولأن بعض المجتمع مازال أنكح ابنته البكر إجبارا حتى الآن، دون الاهتمام بها. فنرجو الله المولى الكريم الهداية والإفادة خصوصا للباحث وللمجتمع القرية بالنجائن عموما في عمل هذا البحث.

#### ب. أسئلة البحث:

نظرا إلى ما سبق ذكره في الخلفية، فالأسئلة التي يختارها الباحث، ما

يلي:

1. كيف حق الولي المجرر عند المجتمع في بالنجائن، في اختيار الزوج لابنته

البكر؟

2. كيف حق الابنة البكر عند المجتمع في بالنجائن، في اختيار الزوج؟

### ج. أهداف البحث

وبالنظر إلى مشكلات البحث التي كتبها الباحث في الخلفية المذكورة،

فالأهداف المقصودة هي مايلي:

1. معرفة حق الولي المجرع عند المجتمع في القرية بالنجائن، في اختيار الزوج لابنته البكر.
2. معرفة حق الابنة البكر عند المجتمع في المجتمع بالنجائن في اختيار الزوج.

### د. فوائد البحث

وأما الفوائد من هذا البحث فتنقسم إلى قسمين، فوائد نظرية وفوائد

تطبيقية:

1. من جهة الفوائد النظرية فهذا البحث يفيد الزيادة في معرفة الشريعة الإسلامية والأفهام الشمولية عن مفهوم الولاية، وخصوصاً عن فهم حقوق الولي المجرع وحقوق ابنته في اختيار الزوج لها ولتوفير الدراسة الإسلامية التي تتعلق بها، و يقصد كذلك لزيادة خزنة العلوم ومراجع للبحث التالي في نفس مجال البحث.
2. وأما من جهة الفوائد التطبيقية فهذا البحث يفيد الزيادة في معرفة المجتمع الأندونيسية، وخاصة المجتمع في ناحية بالنجائن عن مفهوم حق الولي المجرع

وحق ابنته في اختيار الزوج لها ويكون مرجعا علميا وأكادمية نحو الباحث  
التالي في بحث حق الولي وابنته في اختيار الزوج.

## و. تحديد البحث

قد كثر مجال البحوث التي بحثها الباحثون السابقون نحو موضوع الولاية  
وما يتعلق بها، فأراد الباحث أن يحدد هذا البحث لأن لا يتسع إلى بحث آخر  
وأن لا يخرج مما يريد به الباحث، وهو فهم المجتمع بالنجائن، باميكاسان، عن  
حقوق الولي المجبر وحقوق ابنته البكر في اختيار الزوج لها واختلاف حقوقهما.  
ولكيلا يكون الاختلاف بين الباحث والقارئ في فهم هذا البحث، فشرح  
الباحث الكلمات الآتية :

1. الحق : حق الولي المجبر وحق الابنة البكر.
2. الولي المجبر : الأب الذي أنكح ابنته البكر إجبارا.
3. الإبنة البكر : اسم لامرأة لم تجامع أصلا، ولم تزل بكارتها بوثة.

## ح. هيكل البحث

تسهيلا للباحث في فهم هذا البحث فينقسم الباحث إلى خمسة أبواب  
وهي على النحو التالي:

**الباب الأول**، يتكون من مقدمة، وهي خلفية البحث التي تبين فيها  
المشكلة والحجج في تقديم هذا البحث، ثم يليها أسئلة البحث و أهداف

البحث و فوائد البحث وتحديد البحث الذي يبين فيه تحديد المسئلة للبحث ،  
ثم يختتم بهيكل البحث.

ويتضمن الباب الثاني من الدراسة النظرية، وهو البحوث السابقة  
ويعرض فيها الباحث البحوث السابقة المتعلقة بهذا البحث مع شرح اختلاف  
كل منها ثم يليها تعريف النكاح والولى، وشروطه، وأنواعه، وأدلتته وغير ذلك مما  
يتعلق بهذا البحث.

ويتكون الباب الثالث من مناهج البحث، وهي نوع البحث، والمقاربة،  
والنموذج، ومصادر البيانات ، وطريقة جمع البيانات، وطريقة تحليل وتفسير  
البيانات.

ويحتوي الباب الرابع على الحصول والشرح، وهو نتيجة البحث والشرح  
على ما يتعلق بولاية الإجماع وحقوق الولى وابنته البكر فى اختيار الزوج لدى  
المجتمع بالنجائن.

ثم الباب الخامس يتضمن على الخلاصة وي بين فيها الاستنتاج من  
البيانات الموجودة، ثم يليها الاقتراحات.

## الباب الثاني الدراسة النظرية

### أ. البحوث السابقة

لقد بحث كثير من الباحثين السابقين عن الموضوع المتعلق بالولاية.

ويذكر الباحث بعض البحوث السابقة لتفرقة وتوضيح اختلافها مع هذا

البحث. وتلك البحوث السابقة كما تلي:

1. البحث الذي بحثه خير البحري، بعنوان "نظر المجتمع عن نكاح الإجماع" ، وهو الدراسة في القرية جندي رونغو (Candironggo) بمحافظة مالانج. هذا البحث بحث اجتماعي الذي صور عن نظر المجتمع حول نكاح الإجماع.

° كل موضوع لهذه البحوث السابقة مترجم إلى اللغة العربية مباشرة.



- ونتيجه أن لنكاح الإيجبار آثار سيئة، منها الشقاق بين الزوجين الذي يؤدي إلى الطلاق. ومنها قطع صلة الرحم بين أقاربهما<sup>6</sup>.
2. البحث الذي بحثه مصدوقى زكريا تحت العنوان "نكاح الإيجبار سبب من أسباب الطلاق"، هذا البحث دراسة قضية في المحكمة الدينية، بمحظة سمفانج. والنتيجة من هذا البحث أن نكاح الإيجبار لا يكون حجة بالغة عند القانون الدولي الرقم الواحد سنة ألف وتسعمائة وأربع وسبعون عن النكاح، لكنه أثر دب الشقاق بين الزوجين، الذي وقع به الطلاق بينهما<sup>7</sup>.
3. "تأثير نكاح الإيجبار على حياة الزوجية"، الذي بحثه مجيدة السعادة، وهو دراسة قضية في تومفانج، مالانج. وحاصله أنه صور تصويرا عموما عن أسباب تؤدي إلى عدم بقاء الزوجية الذي يسببه الشقاق لعدم المناسبة بينهما ونقصان النفقة من الزوج لعدم استعدادهما في النكاح<sup>8</sup>.
4. البحث الذي بحثه إس عبد الرفيق بعنوان "تطبيق نكاح الإيجبار وأسبابه"، هذا البحث كذلك دراسة قضية في القرية دادونج، بمحافظة بنكالان. ونتيجة بحثه أن تنفيذ نكاح الإيجبار بسبب من الأسباب، منها: إرادة الولي

<sup>6</sup>Khoirul Bahri, *Pandangan Masyarakat Tentang Ijbar Nikah (Studi di Desa Candironggo Kecamatan Singosari Kabupaten Malang)* Skripsi (Fakultas Syariah UIN Malang, 2006)

<sup>7</sup>Masduki Zakariya, *Kawin Paksa Sebagai Salah Satu Penyebab Perceraian (Studi Kasus di Pengadilan Agama Sampang)*, Skripsi (Fakultas Syariah UIN Malang, 2005)

<sup>8</sup>Mujidatus Sa'adah, *Dampak perkawinan paksa terhadap kehidupan rumah tangga (Studi kasus di Desa Pandanajeng, Kecamatan Tumpang, Kabupaten Malang)*, Skripsi (Fakultas Syariah UIN Malang, 2006)

لتحقيق علاقة الأخوة بين الأقارب، وعدم استطاعة الولي في دفع الدين، وقد يكون لسؤال معظم المجتمع أو العلماء<sup>9</sup>.

#### جدول البحوث السابقة

رقم	الاسم	العنوان	النتيجة	وقت البحث
1	خير البحري	نظر المجتمع عن نكاح الإيجابار. (الدراسة في القرية جندي رونجو (Candironggo) بمحافظة مالانج)	نكاح الإيجابار له آثار سيئة: الشقاق بين الزوجين وقطع صلة الرحم بين أقاربهما	2006
2	مصدوقى زكريا	نكاح الإيجابار سبب من أسباب الطلاق. (دراسة قضية في المحكمة الدينية، بمحافظة سمفانج)	نكاح الإيجابار ليس حجة عند القانون الدولي النمرة واحد سنة 1974، في الطلاق. لكنه يسبب الشقاق، والشقاق يسبب الطلاق.	2005

<sup>9</sup>Is Abdurufiq, *Praktek Kawin Paksa dan Faktor Penyebabnya (Studi Kasus di Desa Dadung, Kecamatan Geger Kabupaten Bangkalan)*, Skripsi (Fakultas Syariah UIN Malang, 2010)

2006	سبب عدم بقاء الزوجية الشقاق وعدم المناسبة بينهما، ونقصان النفقة من الزوج وعدم استعدادهما	تأثير نكاح الإجماع على حياة الزوجية. (دراسة قضية في تومفانج، مالانج)	مجيدة السعادة	3
2010	سبب نكاح الإجماع: إرادة الولي ولدفع الدين، وسؤال كبير المجتمع.	تطبيق نكاح الإجماع وأسبابه. (دراسة قضية في القرية دادونج، بمحافظة بنكالان)	إس عبد الرفيق	4

من هذه البحوث السابقة المذكورة، عرف الباحث، أن الباحث الأول فقط ركز إلى نظر المجتمع عن نكاح الإجماع مع الدوافع التي تدفع حدوث نكاح الإجماع، والباحث الثاني عبّر أن نكاح الإجماع سبب من أسباب الطلاق ويذكر فيه أنه يسبب الشقاق بين الزوجين، ووقوع الطلاق أكثره من الشقاق، والباحث الثالث بين عن تأثير نكاح الإجماع في حياة الزوجية، يذكر أن النكاح لا بد من الاستعداد، ثم الباحث الرابع ركز إلى فهم المجتمع عن نكاح الإجماع وأسبابه. وأما الباحث فقد ركز إلى فهم المجتمع عن حق الولي المجرى وحق ابنته البكر في اختيار الزوج، واختلاف حق كل منهما، عند المجتمع بالنجائن، بمحافظة باميكاسان.

## ب. النكاح

### 1. تعريف النكاح

النكاح والزواج لفظان مترادفان ووردان في القرآن والسنة لمعنى واحد.<sup>١٠</sup>  
 فالنكاح اسم مشتق من نكح، ينكح، وفي اللغة يطلق على الوطاء والعقد والضم. واطلاقه في الوطاء لقوله عليه الصلاة والسلام: (ولدت من نكاح لا من سفاح) أي من وطاء حلال لا من وطاء حرام. واطلاقه في العقد قول الأعشى: ولا تقرين جارة أن سرّها - عليك حرام فانكحوهن أو تأبدا، أي فتزوج فإن الزنى عليك حرام أو لا يكن منك قربان لها. ثم اطلاقه على الضم، كقول الشاعر: ضمنت إلى صدرها - كما نكحت أم الغلام صبيها، أي يريد أنه ضمها إلى صدرها ضما يشبه ضم أم الغلام صبيها إلى صدرها في حنان وشدة الشوق.<sup>١١</sup>

وأما الزواج اسم مشتق من زاج، يزوج أي حرش وأغرى. وهو كل واحد معه آخر من جنسه، وكل شيئين اقترن أحدهما بالآخر فهما زوجان.<sup>١٢</sup> وفي اللغة هو الاقتران والارتباط. يقال: زوّج الشيء بالشيء، وزوّجه إليه، وتزوج بعضهم بعضا.<sup>١٣</sup> كقوله تعالى: (وزوّجناهم بحور عين) وقوله في آية أخرى: (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم).

<sup>١٠</sup> جميل محمد البعاصيري، نزهة العروس ومحطة الميؤوس (بيروت: المكتبة العصرية، 2004) 17

<sup>١١</sup> أحمد الغندور، الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي (الكويت: مكتبة الفلاح، 2006) 33

<sup>١٢</sup> جميل محمد البعاصيري، المرجع السابق، ص. 17

<sup>١٣</sup> أحمد الغندور، المرجع السابق، ص. 32

وفي الشرع، النكاح أو الزوج هو عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع، هذا مااتفق عليه الفقهاء.<sup>١٤</sup> والمراد بالعاقدين هما الرجل والمرأة فتحل للرجل والمرأة الاستمتاع بفرجهما بعد أن تم عقد النكاح بتحقيق أركانه وشروطه الشرعية. واستمتاع الزوجة مقصور على زوجها، لأنه لا يجوز للزوجة صرف فرجها لغيرها، سواء بعقد أم بغير عقد مهما كانت في عقد الزواج. وعرف أحمد الغندور النكاح، وهو عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق م يتقاضاه الطبع الإنساني مدى الحياة، ويجعل كل منهما حقوقا قبل صاحبه وواجبات عليه.<sup>١٥</sup>

وعرف العلماء من الشافعية، أن النكاح هو عقد يتضمن إباحة الوطء بلفظ الإنكاح والتزويج. عرفوا بذلك لأنهم نظروا إلى حقيقة العقد إذا علقت إلى حياة الزوجية بعد العقد، وهو جواز المعاشرة بين الرجل والمرأة. وبينوا كذلك بهذا التعريف، أن استعمال لفظ العقد للشرح أنه عقد أي ميثاق بين الرجل والمرأة ومن معهما في عقد النكاح. والنكاح ليس مقصورا على حاجة الجنسية فحسب، بل النكاح لا بد من وجود استعدادهما، مادة كانت أو جنسيا.

ومرادهم بكلمة "يتضمن إباحة الوطء"، هو أن في الحقيقة عشرة الرجل والمرأة حرام، إلا بالعقد الذي يحل، وهو عقد النكاح. فبان أن النكاح هو المحاولة على إباحة شيء من حرام إلى حلال. ثم المراد بلفظ "إنكاح أو

<sup>١٤</sup> جميل محمد البعاصيري، المرجع السابق، ص. 17.

<sup>١٥</sup> أحمد الغندور، المرجع السابق، ص. 33.



تزويج"، الذي يشق من نكح أو زاج، وهو أن قبل الإسلام العشرة سوى عقد النكاح، هي العبودة، والعبودة لا تذكر بالنكاح، بل تذكر بالتسري.<sup>16</sup>

## 2. حجة النكاح

وأما الحجة في تنفيذ النكاح كثيرة، منها:

أ. قوله تعالى في سورة النساء، الآية الثالثة (3):

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ  
مَثْنَىٰ وَثُلُثَ وَرُبْعَ ۗ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً....

ب. وقوله عز وجل في سورة الروم، الآية إحدى وعشرون (21):

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ  
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.

ج. وقوله تبارك وتعالى في سورة النور، الآية الثانية وثلاثون (32):

وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ۚ إِنْ  
يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ.

هذه الآية الثلاثة، تبين أن النكاح حثّ وأمر الله على عباده. فالنكاح

يحتاج إليه الإنسان في اقتضاء حاجاتهم الجنسية لأنه تعالى جعل به في حياتهم

<sup>16</sup> Amir Syarifuddin, *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia: Antara Fiqih Munakahat dan Undang-Undang Perkawinan* (Jakarta: Kencana, 2006) 38.



ليسكنوا وجعل به مودة ورحمة. وفي القرآن الكريم، آيات عديدة تبين النكاح سوى هذه الثلاثة.

د. حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء." رواه الجماعة.

ه. وقوله صلى الله عليه وسلم، عن سعيد بن جبير قال: قال لي ابن عباس: هل تزوجت؟ قلت: لا، قال: تزوج، فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء. (رواه أحمد والبخاري)

### 3. أركان النكاح وشروطه

الركن في اللغة الجانب الأقوى للشيء، وفي الاصطلاح ما كان جزءاً من حقيقة الشيء ولا يوجد ذلك الشيء إلا بوجوده.<sup>١٧</sup> أي أنه قاعدة لا يستقيم الشيء إلا بدونها. وأركان النكاح مايلي:

أ. الزوج والزوجة. ويشترط كل واحد منهما، بالشروط الآتية:

1. كون كل واحد منهما أهلاً لإجراء العقد، بأن يكونا بالغين وعاقلين.
2. كون رضاها في النكاح، فإن عقد النكاح بدون رضاها أو رضا أحدهما لم يصح النكاح، إلا في البكر الصغير والمجنون والمعتوه، عند الشافعية.

<sup>١٧</sup> أنظر، ص. 61

3. أن يكون للعاقده حق في إنشاء العقد، بأن ينشأ العقد بنفسه إذا كان

ذكرا بالغاً عاقلاً وراشداً.

4. عدم سبب من أسباب التحريم بين الزوجين، الذي يمنع الزواج.

5. كون كل واحد منهما معروفاً ومعلومًا.

6. أن يسمع كل من العاقدين كلام الآخر.<sup>١٨</sup>

ب. الولي، وشروطه:

(1) أن يكون الولي مسلماً

(2) أن يكون بالغاً عاقلاً

(3) أن يكون ذكراً

(4) أن لا يكون محرماً

(5) أن لا يكون محجوراً

(6) أن لا يكون فاسقاً

ت. الشاهدان، ويشترط فيه ما يلي:

1. الإسلام، مسلمة كانت المرأة المنكوحة كافرة، فلا يجوز للكافر أن يكون

شاهداً في عقد النكاح.

2. كمال الأهلية، وهو البلوغ والعقل والحرية. فلا ينعقد النكاح بشهادة

الصبي والمجنون والرقيق.

3. الذكورة، فلا جائزة للمرأة أن تكون شاهدة في النكاح.

<sup>١٨</sup> عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة (الاردن: دار النفائس، 2004) 90

4. العدالة، وهي ملكة تمنع صاحبها من فعل الذنوب الكبائر والصغائر المستمرة، وعدم الفسق.
5. السمع والبصر، بأن يسمع ويبصر الشاهدان حال العقد. فلا تصح شهادة الأعمى والأعمى.
- ث. الإيجاب والقبول، والمراد بهما هو الألفاظ الصادرة من العاقدين للدلالة على رضاها بالعقد. فالإيجاب ما يصدر أولاً من أحد العاقدين للدلالة على إرادة النكاح<sup>١٩</sup>، ويشترط فيه:
1. أن يكون بلفظ معين وصريح، ومن لفظ "النكاح أو التزويج" أو ما يترجم منهما، مثل "أنكحتك أو زوجتك".
  2. أن يقول له الولي أو من يوكله.
  3. أن لا يكون مؤقتاً، كشهر أو شهرين أو سنة.
  4. أن لا يكون بكناية.
  5. أن لا يكون معلقاً بشيء، كأن يقول الولي "سأزوج بنتي لو تخرج من الجامعة مع فلان".
6. وأن يسمع كل من العاقدين ومن معهما، الإيجاب. وأما القبول فهو ما يصدر ثانياً من العاقد الآخر، للدلالة على رضاه وموافقته بما أوجبه الأول<sup>٢٠</sup>، ويشترط كذلك فيه:

<sup>١٩</sup> أحمد الغندور، المرجع السابق، ص. 61  
<sup>٢٠</sup> أنظر، ص. 61

- 1) أن يكون بلفظ معين وصریح، وهو من لفظ "النكاح او التزويج" أو ما يترجم منهما، مثل "قبلت نكاحها أو تزويجها"
- 2) أن يقول له الزوج
- 3) أن لا يكون مؤقنا، كأن يقول "قبلت نكاحها شهرا أو شهرين أو سنة".
- 4) أن لا يكون بكناية.
- 5) أن لا يكون معلقا بشيء، كأن يقول الولي، "لو تخرجت من الجامعة لقبلت نكاحها".
- 6) المولاة بين الإيجاب والقبول.
- 7) أن يقال في مجلس واحد.
- 8) أن يكون القبول موافقا بالإيجاب.
- 9) وأن يسمع كل من العاقدین ومن معهما، القبول.

### ج. الولاية في النكاح

#### 1. تعريف الولي ومكانته في النكاح

معنى الولاية في اللغة مصدر من وَلِيَ يَلِي وَوَلِيًّا وَوَلِيَّةً، ويقال أيضا التولية، مصدر من ولى، يولى، تولى. ومعناه المحبة والنصرة، كقوله تعالى في القرآن الكريم، سورة المائدة الآية 56 : (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا

فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ). وقوله في أية أخرى في سورة التوبة أية 71:

(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)٢١

وقد يكون بمعنى السلطة والقدرة، فيذكر هنا صاحب السلطة أو الولي<sup>٢١</sup>. والولي وصف منه، وله معنيان: أحدهما الناصر والمعين وثانيهما القائم بأمر الشخص والمتولى لشؤونه. <sup>٢٢</sup> الولي في النكاح هو القريب ولّاه الله أمر التزويج من لا يجوز أن يزوج نفسه بنفسه، كالمراة والصغيرة. <sup>٢٣</sup> و الولاية في الشريعة، هو حق منحه الشريعة لبعض الناس يكتسب به صاحبه تنفيذ قوله على غيره، رضي ذلك أو لم يرض. وقال الفقهاء، أن الولاية هي السلطة أو القدرة الشرعية على مباشرة التصرف من غير توقف على إجازة أحد. <sup>٢٤</sup> عرف الباحث من هذا التعريف أن الولاية حق وقدرة يستطيع المرء بهما أن يستعمل في حاجة المتولى عنه.

فقد ذهب جمهور الفقهاء، إلى أنه لا يصح عقد النكاح إلا بولي يتولى تزويج المرأة، لأن المرأة ليس لها ولاية إنكاح غيرها ولا عبارة لها في التزويج إيجابا ولا قبولا، فلا تزوج غيرها من النساء أو تزوج نفسها بنفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت ذلك بطل نكاحها، لأن الولي أو من يوكله هو الذي يستحق تزويجها وأحق من نفسها. <sup>٢٥</sup> وأدلة هذا الحكم:

<sup>٢١</sup> وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (دمشق: دار الفكر، جزء التاسع ص. 6690)

<sup>٢٢</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ص 71.

<sup>٢٣</sup> عمر سليمان الأشفري، المرجع السابق، ص. 117.

<sup>٢٤</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق. ص 6691.

<sup>٢٥</sup> أمير عبد العزيز، فقه الكتاب والسنة (القاهرة-مصر: دار السلام، جزء الأول، 1999) ص. 327.

الأول: قوله عز وجلّ في سورة البقرة آية 232:

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ  
أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ  
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَلِكَُمْ أَرْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا  
تَعْلَمُونَ.

فسر العلماء معنى العضل في هذه الآية، وهو منع المرأة عن التزويج بكفئتها. وهذه دلالة واضحة على صحة قول النبي (لانكاح إلا بولي من العصبه).

وقوله تعالى في سورة النور آية 32:

وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ۚ إِنْ  
يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ.

وقوله تعالى في سورة البقرة آية 221:

وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ  
وَلَوْ أَعَجَبْتَكُمْ ۖ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ

معنى هذه الآية أن الله فوض أمر التولية على الولي ذكورا لا إناثا.

الثاني: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن أبي موسى أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال: (لانكاح إلا بولي) رواه أحمد وأبو داود والترمذي



وابن حبان والحاكم وصحاحه. وعن ابن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الأيام أحق بنفسها كم وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها) وفي رواية: (البكر يستأذنها أبوها في نفسها وصمتها اقرارها) رواه مسلم في صحيحه. وعن خنساء ابنة خدام، (أن أباه زوجها وهي بنت فكرهت ذلك، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه) رواه البخاري.

وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي. <sup>٢٦</sup> وأخرج الدارقطني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها).

هذه أدلة بينة على أن النكاح لا يصح إلا بولي يقوم بتزويجها، وإلا فيكون زواجها باطلا، وأن الولاية ركن في عقد النكاح. والركن هو: ما يتوقف عليه حقيقة الشيء ويكون داخلا في ماهيته وجزءا منه، ويتوقف عليه وجودها. <sup>٢٧</sup> فالولي أن يستأذن المرأة في النكاح ولا ينبغي لأي ولي أن يزوجه إلا

<sup>26</sup> Sayyid Sabiq, *Fiqh Sunnah*, terjemah oleh Nor Hasanuddin (Jakarta : Pena Pundi Aksara) 13.  
<sup>27</sup> أمير عبد العزيز، المرجع السابق، ص. 327

بإذنها، ثيبا كانت أو بكرا بالغة. ويختلف العلماء في استئذانها: هل هو واجب أم مستحب، والصحيح عند ابن تيمية، أنه واجب.<sup>28</sup>

والدستور الدولي لا يذكر الولي شرطا ولا ركنا في النكاح، بخلاف تجميع الأحكام الإسلامية (KHI) الذي يبحث عن الولاية بكماله، منه في الفصل 19: الولي في النكاح ركن يجب استيفائه للزوجة التي أرادت النكاح.

وفي الفصل 20 يذكر: والذي يقوم مقام الولي هو الرجل المستكمل الشروط، مسلما عاقلا وبالغا. قال أمير شريف الدين، أن تجميع الأحكام الإسلامية (KHI) كله على اتفاق جمهور العلماء، وبالنخاصة مذهب الشافعية.<sup>29</sup> لذلك لا يختلف كثيرا بينه وبين ما كان في كتب المذاهب.

## 2. أقسام الولاية عند المذاهب

الولاية عند الحنفية معناها تنفيذ القول على الغير سوى رضی، أولم يرض<sup>30</sup>. وهي عندهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1) ولاية على النفس: وهي الإشراف أو التدبير على أمور القاصر الشخصية كالتزويج و التعليم و التطبيب والتشغيل ، وهي يملكها الأب والجد وسائر الأولياء.

<sup>28</sup> تقي الدين ابن تيمية، أحكام الزواج (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية) 115

<sup>29</sup> Amir Syarifuddin, *Op.Cit*, hal. 80.

<sup>30</sup> عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على مذاهب الأربعة، جزء الرابع (بيروت: دار الفكرن 2003) 28

2) ولاية على المال: هي تدبير شؤون القاصر المالية من استثمار وتصرف

وحفظ وإنفاق، وتثبت للأب والجد ووصيهما.

3) وولاية على النفس والمال: هي تشمل على الشؤون الشخصية والمالية، وهذا

النوع لا يملكه إلا الأب و الجد فحسب.<sup>٣١</sup>

ومحل البحث في النكاح عندهم، هو الولاية على النفس. وهي نوعان:

الأول ولاية الإجبار، هي تنفيذ القول على الغير. وهذه تثبت بأربعة أسباب:

القربة، والملك، والولاء، والإمامة. وفي معنى الخاص عندهم، ولاية الإجبار هي

حق الولى فى أن يزوج غيره بمن شاء. وتثبت ولاية الإجبار عندهم على الصغيرة

ولو كان ثيبا، وعلى المعتوه والمجنونة والأمة المرقومة. والثاني ولاية الاختيار: هي

حق الولى فى تزويج المولى عليه بناء على اختياره ورضاه. وهي مستحبة عندهم

فى تزويج المرأة الحرة البالغة العاقلة، سواء أكانت بكرا ام ثيبا، رعاية لمحاسن

العادات والآداب التي يراعيها الإسلام، إذ المرأة عندهم أم تتولى تزويج نفسها

باختيارها وإرادتها، ولكن يستحب لها أن تولى أمر العقد لوليها. ويشترط ثبوت

هذه الولاية رضا المولى عليه لا غير.<sup>٣٢</sup>

قال الحنفية، أن كل ولي مجبر، وليس ولي غير مجبر يتوقف عليه العقد.

ولهم ولاية الإجبار على البنت والذكر فى حال الصغر، أما فى حال الكبر فليس

لهم ولاية إلا على من كان مجنوناً من ذكر أو أنثى.<sup>٣٣</sup> واختصوا الأب والجد

<sup>٣١</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 6691

<sup>٣٢</sup> أنظر. ص. 6693

<sup>٣٣</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 27

وغيرهما من الأولياء عند عدم وجودهما، بتزويج الصغير والصغيرة وإن لم يرضيا بذلك، سواء كانت الصغيرة بكرا أم ثيبا، ولكن إذا زوجها الأب أو الجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما بشرطين: أن لا يكون معروفا بسوء الاختيار قبل العقد، وأن لا يكون سكران فيقضي عليه سكره بتزويجها بغير مهر المثل أو بفاسق أو غير كفاء.

فليس لأي أحد عندهم، سوى الأب، أن يزوج الصغير أو الصغيرة، سواء أوصى له الأب أو لم يوص. وإذا لم يكن لها ولي من العصباء، كان وليها السلطان أو القاضى المأذون بتزويج الصغيرة من السلطان، فإذا زوجت نفسها في جهة القاضى انعقد العقد موقوفا على إجازة القاضى. وقيل لا ينعقد ويتوقف على إجازتها بعد البلوغ.

وأما البالغة، سواء كانت بكرا أم ثيبا فلا جبر عليها لأحد ولا يتوقف نكاحها على ولي بل لها أن تزوج نفسها لمن تشاء بشرط أن يكون كفاء، وإلا فللولي الاعتراض وفسخ العقد إذا زوجت نفسها من غير كفاء. فإذا زوجها الولي، فإنه يسن له أن يستأذنها. وإذا زوجها بغير استئذنها خالف السنة، ويصح العقد موقوفا على رضاها.

ولا يشترط الحنفية في البكر أن تصرح بالقبول، بل يكفي أن يصدر منها ما يدل على الرضا، كأن تسكت أو تتبسم أو تضحك غير مستهزئة أو تبكي بكاء الفرح، وإذا ظهر منها ما يدل إلى عدم الرضا، كأن تضرب وجهها

أو غير ذلك، فإنه لا يكون رضا. والبكر عندهم، هو اسم لامرأة لم تجامع أصلا، فيقال لها بكر حقيقة، فمن زالت بكارتها بوثة أو حيض قوي أو جراحة أو كبر فإنها بكر حقيقة، ومثلها من تزوجت بعقد صحيح أو فاسد ولكن طلقت أو مات عنها زوجها قبل الدخول والخلوة أو فرق بينهما القاضي بسبب كون زوجها عينا أو محبوبا فإنها بكر حقيقة، أما من زالت بكارتها بزنا فإنها بكر حكما، يعني أنه يعتبر بكرا وإن زالت بكارتها، هذا إذا لم يتكرر الزنا ولم تحد به وإلا كانت ثيبا. والثيب هي الموطوءة بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة أو زنا تكرر منها.<sup>٣٤</sup>

وقسم المالكية الولاية إلى قسمين ، ولاية خاصة و ولاية عامة. والولاية الخاصة هي التي تثبت لعلاقة معينة ، و يدخل إلى هذا القسم ستة أصناف: الأب ووصيه والقريب العصبة والمولى والكافل والسلطان. والعلاقة التي كانت من أسباب هذه الولاية ستة وهي الأبوة والإيضاء والعصوبة والملك والكفالة والسلطة.

والولاية العامة تثبت بسبب واحد وهو الإسلام فهي تكون لكل مسلم بحيث توكل امرأة أحد المسلمين ليباشر عقد زواجها بشرط ألا يكون لها أب أو وصيه وبشرط ألا تكون دنيئة (خالية من الجمال والمال والحسب والنسب) لا شريفة. والخالية من النسب بنت الزنا أو الضبة أو المعتوقة من الجوارح ،

<sup>٣٤</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق. ص. 30-32



والحسب هو الأخلاق الحسنة كالعلم و التدبير و غير ذلك من محاسن الأخلاق.<sup>٣٥</sup>

وولاية الإيجابار عند هذا المذهب تثبت بأحد سببين: البكارة والصغر، فيقع الإيجابار للبكر وإن كانت بالغة، وللصغيرة وإن كانت ثيبا، ويستحب استثمارها. والولى المجر عندهم أحد ثلاثة: الأب لا الجد، ووصيه عند موته، ومالك الأمة أو العبد.<sup>٣٦</sup> فليس لغير هذه الثلاثة ولاية الإيجابار على البكارة والصغر. واشترطوا فى وصي الأب بعد موته أن يقول له : أنت وصي على زواج بناتي، أو أنت وصي على تزويج بنتي من فلان أو غير ذلك، فهذه الحالة يكون للوصي حق الإيجابار كالأب، ولكن لا بد أن يزوجه بمهر المثل لرجل غير فاسق أو يزوجه لمن عينه له الأب بخصوصه.

ويستثنى من البكر البالغ، البكر التي رشدها أبوها أو وصيه، ومعناه أنه يعلنها بأنها رشيدة، كأن يقال لها: رشدتك أو رفعت الحجر عنك، فهذه الحالة تكون كالثيب فلا يزوجه إلا برضاها.<sup>٣٧</sup>

وللولى المجر من أب أووصي عند المالكية، جبر الصغير لمصلحة، كتزوجه من شريفة أو غنية أو بنت عم. ويجوز لهم أن يجبر ولده الذكر المجنون جنونا مطبقا إذا خاف عليه الزنا أو الضرر الشديد أو الهلاك.<sup>٣٨</sup>

<sup>٣٥</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 6693-6694

<sup>٣٦</sup> انظر، ص. 6694

<sup>٣٧</sup> عبد الرحمن الحزيري، المرجع السابق، ص. 29

<sup>٣٨</sup> انظر، ص. 33



والولي عن المرأة عند الشافعية شرط لازم لصحة عقد النكاح بحيث لا تزوج المرأة نفسها بإذن وليها ولا غيرها بوكالة ولا تقبل زواجا لأحد. والولاية عندهم نوعان: ولاية إجبارية و ولاية إختيارية ،<sup>٣٩</sup> والولاية الإجبارية تثبت للأب وللجد عند عدمه بحيث أن يزوج الأب البكر صغيرة كانت أو كبيرة بغير إذنها و يستحب استئذانها. وهم يقول إن البكر البالغة العاقلة يكفي سكوتها في استئذانها إلى الزواج في الأصح. و أما الولاية الإختيارية فتثبت لكل الأولياء العصابات في تزويج المرأة الثيب ، فيمنع أن يزوج وليها إلا بإذنها بحيث يكفي لاستئذانها صريح الإذن لا سكوتها، و إن كانت الثيب صغيرة لم تزوج حتى تبلغ لأن إذنها غير معتبر.<sup>٤٠</sup>

الولي المجر عندهم هو الأب والجد وإن علا والسيد، والولي غير المجر هو الأب والجد ومن يليهم من العصابات.<sup>٤١</sup> ويختص الولي المجر بتزويج الصغيرة والمجنون صغيرا أم كبيرا والبكر البالغة العاقلة بدون استئذان ورضا بشروط سبعة:

1. أن لا يكون بينه وبينها عداوة ظاهرة.
2. أن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة أبدا ظاهرة معروفة لأهل الحي ولا باطنة، فلو زوجها لمن يكرها أو يريد بها السوء فإنه لا يصح.

3. أن يكون الزوج كفاء.

4. أن يكون موسرا قادرا على الصداق.

<sup>٣٩</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 24.

<sup>٤٠</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 6695.

<sup>٤١</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 29.

وهذه الشروط الأربعة لا بد منها في صحة العقد بالإجبار، فإن وقع مع  
فقد شرط منها كان باطلا إن لم تأذن به الزوجة ولم ترض به.

5. أن يزوجه بمهر مثلها.

6. أن يكون المهر من نقد البلد.

7. أن يكون حالا.<sup>٤٢</sup>

والشروط الثلاثة الأخيرة جواز مباشرة الولي للعقد، فلا يجوز أن يباشره  
إلا إذا تحققت هذه الشروط، وإلا صح العقد مع الإثم.<sup>٤٣</sup>

وأما الولاية عند الحنابلة فتتقسم إلى قسمين ، ولاية الإجبار وولاية  
الإختيار. و ولاية الإجبار تثبت لأب بخصوصه ووصيه الذي يقوم مقامه سواء  
عين له الأب الزوج أم لا خلافا للمالكية، والحاكم عند عدم وجود الأب أو  
وصيه بشرط أن تكون هناك حاجة ملحة تبعث على الزواج،<sup>٤٤</sup> ولا للجد  
وسائر الأولياء في تزويج الصغيرة فقط. وولاية الإختيار تثبت لسائر الأولياء عند  
تزويج امرأة حرة مكلفة أي كبيرة بالغة ثيبا كانت أو بكرا بإذنها ، وإذن البكر  
الصمت و إذن الثيب الكلام.<sup>٤٥</sup>

يجوز للأب عندهم أن يزوج ابنه الصغير والمجنون بمهر المثل وغيره ولو

كرها، لأن للأب تزويج ابنته البكر بدون صداق مثلها، ويرى المصلحة في  
تزويجه فجاز له. ولسائر الأولياء تزويج بنت تسع سنين فأكثر بإذنها، كما ذكره

<sup>٤٢</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 35

<sup>٤٣</sup> انظر، ص. 29

<sup>٤٤</sup> انظر، ص. 29

<sup>٤٥</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 6696.

الحديث الذي رواه أحمد عن عائشة "إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة".  
أي في حكم المرأة.<sup>٤٦</sup>

واختلف الفقهاء فيمن يجوز تزويج الصغار، فقال المالكية والحنابلة أنه ليس لغير الأب أو وصيه أو الحاكم تزويج الصغار، لتوافر شقفة الأب وصدق رغبته في تحقيق مصلحة ولده. والحنفية قالوا: يجوز للأب والجد ولغيرهما من العصبات تزويج الصغير والصغيرة لقوله تعالى في سورة النساء آية 3 (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى). فالشافعية قالوا أنه ليس لغير الأب والجد تزويج الصغير والصغيرة لحديث الدارقطني (الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها)، والجد عندهم كالأب عند عدمه لأن له ولاية وعصوبة كالأب.<sup>٤٧</sup>

ومحل البحث الذي يتعلق بغرض الباحث هنا، هو الشرح عن ولاية النفس وحدها. وهي على نوعين: ولاية إجبار وولاية اختيار:  
1. ولاية إجبار: وهي يستبد الولي فيها بتزويج من تحت ولايته بغير إذنه ورضاه. وفي المعنى الخاص أن ولاية الإجبار هي حق الولي في أن يزوجه غيره بمن شاء.<sup>٤٨</sup> وتثبت هذه الولاية بثلاثة أسباب:

الأول: الصغر، بهذا السبب تثبت ولاية الإجبار على الصغير والصغيرة،  
بكرًا كانت الصغيرة أو ثيبًا.

<sup>٤٦</sup> انظر، ص. 6686

<sup>٤٧</sup> انظر، ص. 6684-6685

<sup>٤٨</sup> انظر، ص. 6692

والثاني: الجنون، تثبت هذه الولاية على المجنون والمجنونة، سواء كان جنون كل منهما أصليا، بأن بلغ كل واحد منهما مجنونا، أو طارئا بأن بلغ كل واحد منهما عاقلا ثم طرأ عليه الجنون.

والثالث: العته، وتثبت هذه الولاية على المعتوه والمعتوثة، سواء كان عته كل منهما أصليا أو طارئا كما كان في الجنون.<sup>٤٩</sup>

2. ولاية اختيار: هي حق الولى فى تزويج المولى عليه بناء على اختياره ورضاه، فيقال ولي مُخَيَّرٌ. ° ويقال أيضا ولاية الشركة: وهي التي لا يستطيع الولى أن يستبد بتزويج المولى عليه، بل لابد من مشاركة الزوجة وليها فى اختيار الزوج ويتولى الولى عقد النكاح. ووسبب هذه الولاية أربعة:

1) الملك: هو أن يزوج السيد مملوكه ذكرا كان أو أنثى

2) القرابة النسبية: وهي الصلة التي تربط بين الشخصين وأقاربه من

النسب، كولاية الأب على ابنه أو ابنته وولاية الأخ على أولاد أخيه الصغار.

3) القرابة الحكمية: وهي الصلة بين السيد ومن أعتقه من عبده وإمائه، كولاية المعتق على من أعتقه.

4) الإمامة: وهي ولاية الحاكم أو نائبه، فله تزويج الصغير والصغيرة، وله

أن يُنيب عنه من يشاء من نوابه، كالقضاة.<sup>٥١</sup>

<sup>٤٩</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق. ص 72  
<sup>٥٠</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق. ص. 6693  
<sup>٥١</sup> أحمد الغندور، المرجع السابق. ص 159

وتثبت ولاية الاختيار على أربعة أصناف:

1. الثيب البالغة التي زالت بكارتها بزواج صحيح. فلا تزوج إلا برضاها وإذنها. هذا على ما يقصد به الحديث "الثيب أحق بنفسها من وليها".
2. البكر البالغة التي رشدتها أبوها أو وصيه، بأن جعلها رشيدة. فلا تزوج كذلك إلا برضاها. هذا ما ذهب إليه المالكية والحنفية. ويخالفهما الشافعية والحنابلة، وقالوا أن الولاية عليها ولاية إجبار.
3. البكر البالغة التي أقامت مع الزوج سنة، ثم تأيمت وهي بكر. لأن إقامتها في بيته سنة تنزل منزلة الثيوبة في تكميل المهر. فيجوز تزويجها إن أذنت ورضيت ذلك.
4. اليتيمة الصغيرة، التي خيف عليها الفساد في دينها كأن يؤثر عليها أهل الفسوق، أو في دنياها كضياع مالها. فلوليها أن يزوجه بعد أن بلغت ورضيت وبعد مشاورة القاضي لإثبات سننها وخليتها.<sup>٥٢</sup>

### 3. شروط الولي

يشترط في الولي شروط متفق عليها بين الفقهاء، بحيث لو فقد واحد

منها، لم يكن له حق الولاية، وهي:

<sup>٥٢</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق. ص 6716-6717



1. كمال الأهلية: وهي البلوغ والعقل والحرية، بحيث لا ولاية للصبي والمجنون والمعتهو والسكران لقصور إدراكهم وعجزهم على ولاية أنفسهم، والولاية تطلب كمال الحال.<sup>٥٣</sup>
  2. اتفاق الولي والمولى عليه في الدين: فلا تجوز ولاية غير المسلم على المسلم ولا المسلم على غير المسلم ولو كان ذميا، وإن كانت المرأة لها أخوان، إحداهما مسلم والآخر غير مسلم، فالولاية عليها لمن يوافق في الدين.<sup>٥٤</sup>
  3. الذكورة: فلا تجوز للمرأة أن تكون ولية على تزويج نفسها ولا غيرها بولاية أو وكالة. والولي يكون رجلا لا امرأة.<sup>٥٥</sup>
  4. الرشد: وهو معرفة الكفاء ومصالح النكاح عند الحنفية، وعدم تبذير المال عند الشافعية. فلا ولاية للمحجور عليه غيره بسفه لعدم ولاية أمر نفسه في الزواج. فإن لم يكن السفه محجورا عليه، جاز له تزويجه غيره.
  5. العدالة: وهي استقامة الدين بأداء الواجبات، والامتناع عن اقتراف الذنوب الكبائر، كالزنا وشرب الخمر وعقوق الوالدين ونحوها، وعدم الإصرار على الصغائر. فلا ولاية لغير العدل، وهو الفاسق.<sup>٥٦</sup>
- واختلف العلماء في شرط العدالة، فقال الشافعية والحنابلة أنها شرط، فلا ولاية لغير العدل عندهم، كالفاسق، للحديث "لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل"، لأن الولاية تحتاج إلى النظر وتقدير المصلحة، ويكفي عندهم العدالة

<sup>٥٣</sup> أنظر، ص. 6700

<sup>٥٤</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق. ص 81

<sup>٥٥</sup> أبي زكريا محي الدين بن شرف النواوي، المجموع: شرح المهذب (بيروت- لبنان: دار الفكر، 2000) 43

<sup>٥٦</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق. ص 6702



الظاهرة. وذهب الحنفية والمالكية إلى أن العدالة ليست شرطا في ثبوت الولاية، فللولي عدلا كان أو فاسقا تزويج ابنته، لأن فسقه عندهم، لا يمنع وجود الشفقة لديه ورعاية المصلحة لقريبه، ولأن حق الولاية عام.<sup>٥٧</sup>

#### 4. ترتيب الولاية

إن في تولية الولي ترتيبا مرتبا، بهذا الترتيب يُعرف من أحق أن يكون وليا مقدما من الآخر عند التزويج. فأول مراتب الأولياء، عند الشافعية، القرابة النسبية. وهي الأب فالجد ثم أبوه وإن علا، ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب وأن سفل، ثم العم، ثم سائر العصبة من القرابة، ثم الحاكم يزوج عند فقد الأولياء من النسب والولاء. قال الحنفية أن ترتيب الأولياء في النكاح العصبة بالنسب أو بالسبب، كالمعتق فإنه عصبة بالسبب، ثم ذو الرحم ثم السلطان ثم القاضي إذا كان ذلك الحق منصوصا عليه أمر تعيينه. وترتيب العصبة: ابن المرأة إن كان لها ابن ولو من زنا، ثم ابن ابنه وإن سفل، ثم الأب ثم الجد وإن علا، ثم الأخ الشقيق إلى آخر ما سبق ذكره. وأما المالكية فقالوا أن ترتيب الأولياء في النكاح: الولي المجبر، وهو الأب ووصيه والمالك ثم بعد الولي المجبر الابن ولو من زنا.<sup>٥٨</sup>

<sup>٥٧</sup> انظر، 6701-6702

<sup>٥٨</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 26-27

وقال الحنابلة، ترتيب الأولياء الأب، وصي الأب بعد موته، الحاكم عند الحاجة، وهم أولياء مجبرون، ثم الأقرب من العصابات كالإرث، وأحق الأولياء الأب، ثم الجد وإن علا، ثم الابن ثم ابنه وإن نزل إلى آخر ما سبق ذكره.<sup>٥٩</sup>

واتفق جمهور الفقهاء أن الأب والجد يسميان بالولي القريب. وللأب حق ولاية الإجماع على بناته ولا يشترط الاستئذان منها في نكاحها، وسواهما من مراتب الأولياء يسمى الولي الأبعد.<sup>٦٠</sup>

بالرغم من هذا الترتيب، لو غاب الولي الأقرب المستكمل لشروط الولاية، وكان الخاطب لا ينتظر حضوره حالا، فيجوز للولي الأبعد الذي يليه في استحقاق الولاية أن يقوم مقام الولي الأقرب، ولا يبطل تزويج الأبعد إذا حضر الأقرب. ويتولى الأبعد التزويج مع حضور الولي الأقرب في ثلاثة مواضع: الأول: أن يوكله الأقرب في التزويج. والثاني: أن يغيب الأقرب غيبة لا ينتظر الخاطب الكفاءة، والثالث: أن يكون الأقرب غير مستكمل لشروط الولاية.<sup>٦١</sup>

ومع ذلك، يجوز للولي الأبعد أن يقوم مقام التزويج نائبا عن الولي الأقرب، كان حاضرا أو غائبا، في أحوال، منها:

1. كون الولي الذي يستحق مباشرة العقد، صغيرا.
2. أن يكون الأقرب مجنونا، ولو كان جنونه متقطعا.
3. كون الولي الأقرب فاسقا، فإن تاب رجع إليه حقه حالا.

<sup>٥٩</sup> انظر، ص. 28  
<sup>٦٠</sup> أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين: عمدة المفتين (لبنان: دار الفكر، 2005) 54  
<sup>٦١</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ص 89

4. أن لا يكون محجورا عليه.

5. كون نظره في الأمور مختلا بسبب، كمرض ملازم أعجزه عن البحث في

أحوال الناس وتعرف أوصافهم.

6. كون دينه مخالفا لدين المولى عليه.<sup>٦٢</sup>

فمن ذلك يُعرف أن ترتيب الأولياء، بحسب السبب الذي يستحقون به الولاية، ثم بحسب الحجة التي يدلون بها إلى المولى عليه، ثم بحسب درجتهم في هذه الجهة، ثم بحسب قوتهم في الدرجة، لأنه لا يكون للبعيد منهم ولاية مع وجود من هو أقرب منه مستكملا لشروط الولاية إلا إذا لم يستكمل الشروط.<sup>٦٣</sup>

## 5. موانع الولاية

إن في الولاية موانع تُزيل حق ولاية الولي على المولى عليه، وهي خمسة

أنواع:

الأول: الرق، فلا ولاية لرقيق، ويجوز توكيله لغيره في قبول النكاح بإذن سيده،

ولا يجوز توكيله في الإيجاب على الأصح عند الجمهور.

الثاني: ما يسلب النظر والبحث عن حال الزوج. وفيه ست صور:

أ. الصبا والجنون يمنعان الولاية، وينقلانها إلى الأبعد.

<sup>٦٢</sup> عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص 32  
<sup>٦٣</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ص 88.

- ب. اختلاط النظر لهرم أو خبل جبلي أو عارض، يمنع الولاية.
- ج. الإغماء الذي لا يدوم غالباً، كالنوم، ينتظر إفاقة ولا يزوج غيره.
- د. السكران الذي يسقط تمييزه.
- هـ. الأسقام والآلام الشاغلة عن النظر ومعرفته المصلحة تمنع الولاية وتنقلها إلى الأبعد.
- و. الأعمى، وهو أن يتزوج قطعاً، ويزوج غيره على الأصح.
- الثالث: الفسق، لعدم العدل لأن الولاية تحتاج إلى العدالة.
- الرابع: اختلاف الدين، فلا يزوج المسلمة قريئها غير المسلم بل يزوجها الأبعد من أولياء النسب أو الولاء، وإلا فالسلطان. لأن دين الولي لا بد أن يتفق بدين من يتولى عليه.
- الخامس: الإحرام، إحرام أحد العاقدين أو المرأة يمنع انعقاد النكاح. <sup>٦٤</sup> حجاً كان أو عمرة.

#### د. حق الولي المجبر وحق البنات

إن الولي يستحق أن يزوج ابنته، بكرًا كانت أم ثيبًا، وصغيرة كانت أم كبيرة. واتفق الفقهاء في البكر الصغيرة التي لم تبلغ، أنه يجبرها وليها في النكاح. قال الشيخ حسن أيّوب إنه يجبرها بدون الاستئذان منها، لعدم فهمها

<sup>٦٤</sup> أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية) 408-412

عن النكاح.<sup>٦٥</sup> واختلفوا في الابنة البكر البالغة، قال الشافعي والمالكي، أن الولي يجوز أن يجبرها على النكاح، مع الاقتصار على الأب وحده. وأما عند الحنفي والأوزعي لا بد من اعتبار رضاها في النكاح.<sup>٦٦</sup> وكذلك اختلفوا في الثيب غير البالغ، فالمالكي والحنفي قالا، أن أبها يجبرها على النكاح، والشافعي قال بعدم إجبارها. استدلوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "الأيام أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها سكوتها".

والإذن في النكاح ينقسم إلى قسمين: الأول، واقع في الرجال والثيب من النساء بالألفاظ. والثاني واقع في الأبكار المستأذونات بالسكوت، وهو الرضا به، وإن ردت فلا بد بالألفاظ.<sup>٦٧</sup> وإذن البكر إذا كان المنكح غير الأب ولا الجد، فلا بد إذنها باللفظ وإن كان المنكح هو الأب فبالسكوت.

سكوت المرأة البكر تعتبر برضاها لأنها تستحي عادة أن تظهر رضاها بالزواج صراحة، فيكتفي بالسكوت محافظة على حياتها. ومثل السكوت، كل ما على الرضا، كالضحك بغير استهزاء والتبسم والبكاء بلا صوت أو صياح. وإن كان ضحكها وتبسمها استهزاء، وبكائها بصوت وصياح، فلا يُعد إذنا ولا ردا. وأما الثيب فرضاها يكون بالقول الصحيح.<sup>٦٨</sup>

<sup>65</sup> Syaikh Hasan Ayyub, *Fiqh Keluarga*, diterjemah oleh Abdul Ghoffar (Jakarta: Pustaka al-Kautsar, 2001) 39.

<sup>66</sup> أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، جزء الأول (بيروت-لبنان: دار

الفكر) 5

<sup>67</sup> انظر، ص. 4

<sup>68</sup> وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 6718



بناء عليه، فللبنت حق في القبول والرفض، إن قبلت النكاح فإذنها يكفي بالصمت، وإن كانت رافضة فلا بد بقول صريح، كما ذكر. وإذا ترفض المرأة النكاح، فلا يجوز للولي أن يجبرها في النكاح إلا إذا كانت البكر صغيرة. ومن حق الابنة البكر البالغة، استئذان الولي إليها عندما أراد أن يزوجه مع من يختاره لها كما ذكره الحديث السابق. واختلف العلماء في حكم استئذان الابنة البكر البالغة، هل هو مستحب أم واجب؟ والصحيح عند الجمهور، منهم الشافعية وابن تيمية وسيد سابق أنه واجب.<sup>69</sup>

---

<sup>69</sup> Sayyid Sabiq, *Op.Cit*, hal.16

### الباب الثالث منهج البحث

المنهج هو طريقة يعمل بها الباحث في جمع بيانات البحث. والبحث هو الجهد والمحاولة إلى طلب المعارف الجديدة بطريقة الإجراء المنهجي بالبيانات.<sup>70</sup> وأما منهج البحث هو طريقة من طرق الفعل لإجراء البحث بالتفكير الصحيح لنيل الهدف خلال البحث، والتسجيل، والسماعة، والصياغة وتحليل ما يتجه إلى التقرير. فالباحث هنا استخدم بعض مناهج البحث، كما يلي :

<sup>70</sup>Rianto Adi, *Metodologi Penelitian Sosial dan Hukum* (Cet. II; Jakarta: Granit, 2007), 2.

## 1. نوع البحث

نظرا إلى المسئلة التي وصفها الباحث، ف نوع البحث الذي استخدمه الباحث هو نوع البحث الوصفي الكيفي (*Descriptive Qualitative*)، لأن هذا النوع يتعرف بأنه طريقة البحث التي ترجع وتناولت على البيانات الوصفية المحققة بالأقوال المكتوبة أو عن أوصاف أفراد المجتمع والظروف والأسباب الخاصة من الجماعة الخاصة<sup>٧١</sup>. وكذلك يقال هذا البحث بالدراسة القضية (*Case Study*) يعني البحث عن حالة موضوع البحث التي تتعلق بالطبقة الخاصة من مجموع الشخصية.<sup>٧٢</sup> وغرض هذا البحث هو الدراسة عن خلفية المجتمع والمعايشة في البيئة عن وحدة الاجتماعية والأفراد والأصناف والمؤسسة. بهذه الدراسة القضية، ينفذ الباحث البحث العميق عن القضية المعينة حتى تحصل صورة كاملة ومنظمة عن تلك القضية، ويشتمل كذلك على الحالة المعينة ودوافع القضية.<sup>٧٣</sup>

## 2. المقاربة والنموذج

فالمقاربة المستخدمة في هذا البحث هي مقاربة الظواهر (*Fenomenologi*) وهي المحاولة إلى فهم الحوادث والوقائع وعلاقتها بالمجتمعات في أحوال معينة. ويحاول الباحث بها إلى مفاهيم آراء المجتمع المبحوثة حتى يفهم التعاريف

<sup>71</sup> Ulber Silalahi, *Metode Penelitian Sosial* (Bandung: Refika Aditama, 2009), 27.

<sup>72</sup> Sedarmayanti dan Syarifuddin Hidayat, *Metodologi Penelitian* (Bandung: Mandar Maju, 2002)

35

<sup>73</sup> Cholid Narkubo dan Abu Ahmad, *Metodologi Penelitian* (Jakarta: Bumi Aksara, 2008) 46-47

العديدة من العمليات والوقائع في حياتهم اليومية.<sup>٧٤</sup> وهذه المقاربة كذلك تصور عن كون الفرد في المجتمع حينما يشترك في التكوين والمحافظة على الحقائق الإجتماعية. وأهم الشيء أيضا في هذه المقاربة ، هي فهم سلوك (perilaku) المجتمع من جهة نظرهم.<sup>٧٥</sup>

وأما النموذج (Paradigma) فهو النظر إلى فهم الحقائق والوقائع.<sup>٧٦</sup> والنموذج المستخدم هو نموذج التعريف الاجتماعي (Definisi Sosial). وهذا النموذج يتعرف أن تنمية العلاقة الاجتماعية مقابل للبيان بالنظر إلى مقاصد الفاعل في المعاملة وحينما يستفيد بفعله يبدو المعنى المختلف وهكذا في ممرّ الدهور الآتية.<sup>٧٧</sup>

### 3. مصادر البيانات

وأما مصادر البيانات في هذا البحث فتقسم إلى قسمين:

#### 1. البيانات الضرورية (Data Primer)

وهي البيانات التي تحصل مباشرة من مصدرها الأصلي،

يلاحظها ويكتبها الباحث لأول مرة.<sup>٧٨</sup> و البيانات الضرورية في هذا

<sup>74</sup> Ibid, hal. 9.

<sup>75</sup> Soerjono Soekanto, *Pengantar Penelitian Hukum* (cet III; Jakarta: UI-Press, 1986), 31.

<sup>76</sup> Deddy Mulyana, *Metodologi Penelitian Kualitatif Paradigma Baru Ilmu Komunikasi Dan Ilmu Sosial Lainnya* (Bandung: PT Remaja Rosdakarya, 2004), 9.

<sup>77</sup> George Ritzer, *Sosiologi Ilmu Pengetahuan Berparadigma Ganda*. Diterjemahkan oleh Alimandan. (Cet II; Jakarta: Rajawali Pers, 1992), 43.

<sup>78</sup> Marzuki, *Metodologi Riset* (Yogyakarta: BPFE-UII), 55.

البحث تحصل من ملاحظة الظواهر والمقابلة ببعض كبراء المجتمع، وهو  
الولى والإبنة فى القرية بالنجائن، بمحافظة باميكاسان.

## 2. البيانات الحاجية

وهي البيانات المحصلة من الكتب وغيرها. وأما البيانات  
الحاجية فى هذا البحث هي البيانات من الكتب الفقهية المتعلقة بهذا  
البحث.

## 4. طريقة جمع البيانات

جمع البيانات هو عملية الإجراءات لنيل البيانات المحتاجة. والطريقة  
المستخدمة لجمع البيانات فى هذا البحث هي:

### 1. الملاحظة (Observation)

هي التفكير والكتابة بال رتبة عن الظواهر التي تناسب  
البحث<sup>79</sup>، و على الباحث أن يلاحظ العمليات والوقائع المعينة لنيل  
البيانات والنظرية المفيدة<sup>80</sup>. استخدم الباحث هذه الطريقة لتحصيل  
البيانات والحقائق الموجودة أثناء المجتمع التي تتعلق بظواهر ولاية الولى  
المجبر على ابنته البكر وحقوقهما.

<sup>79</sup> Sutrisno Hadi, *Metodologi Research*, Jil II (Yogyakarta: ANDI Offset), 136.

<sup>80</sup> Lexy J. Moleong, *Metodologi Penelitian Kualitatif* (Bandung: PT Remaja Rosdakarya, 2002), 128



## 2. المقابلة (Interview)

المقابلة هي طريقة جمع البيانات بتقديم الأسئلة التي تقصد للبحث وجها بوجه بين الشخصين باستخدام دليل المقابلة.<sup>81</sup> ولا بد للمتكلم (Interviewer) أن يسمع الأجوبة من المخاطب (Interviewee) بنفسه سمعا واضحا، ويكتب الأجوبة أو سجلها<sup>82</sup>، وهذه المقابلة ل تحصيل البيانات عن أحوال المجتمع وعمليتهم وثقافتهم.

وهذه الطريقة اس تخدم ها الباحث ل تحصيل البيانات والحجج والعوامل التي تحرض على المجتمع بالنجائن في تزويج بناتهم إجبارا بمن اختاره وليها ولمعرفة حق الولي المجر وحق ابنته البكر عندهم. فيحاور الباحث بعض كبراء المجتمع والبنات في القرية بالنجائن، بمحافظة باميكاسان.

## 5. طريقة تحليل البيانات

بعد انتهاء جمع البيانات والمعلومات يحلها الباحث وفسرها، للإجراءات التالية:

<sup>81</sup>Moh. Nazir, *Metode Penelitian* (Bogor: Ghalia Indonesia, 2005), 191-192.

<sup>82</sup>M. Iqbal Hasan (2002) *Pokok-Pokok Materi Metodologi Penelitian Dan Aplikasinya* (Jakarta: Ghalia Indonesia), 85

## 1. التنقيح (Editing)

هو تحقيق وتدقيق البيانات التي حصلها الباحث من المذكرات والوثائق والمعلومات.<sup>83</sup> وهذا يقصد لتحسين كيفية البيانات والمعلومات<sup>84</sup>. ثم فتش الباحث بتحرير المعلومات والبيانات الموجودة بطريقة تالية:

- أ. فحص كمال البيانات والمعلومات المحتاجة لهذا البحث.
- ب. فحص وضوح البيانات والمعلومات حتى لا يخطئ الباحث في التفسير والتحليل.
- ج. فحص مناسبة الأجوبة من المصادر بأسئلة التي قدمها الباحث، أكانت الأجوبة معقولة أو لا.

## 2. التصنيف (Kategorisasi)

هو تنظيم البيانات أو المعلومات أو صنفها إلى تصنيف متفرق أساسا على رأي أو إلهام أو معيار معين<sup>85</sup>. فالإجراء الذي عمله الباحث هو قراءة المعلومات المكتوبة من الملاحظة والمقابلة ثم جمع المعلومات المتساوية في المعنى في تصنيف وفرق المعلومات دونها في تصنيف آخر.

<sup>83</sup> Amiruddin, Zainal Asikin, 2004, *Pengantar Metode Penelitian Hukum* (Jakarta: PT Raja Grafindo Persada), 168

<sup>84</sup> Moh. Nazir, *Op. Cit.*, hal. 346.

<sup>85</sup> Lexy J. Moleong, *Op. Cit.*, hal. 193.

### 3. التحقيق (Verifikasi)

وأما طريقة التحقيق المستخدم في هذا البحث هو ترينجولاسي

(Triangulasi) وهو طريقة فحص صحة المعلومات والبيانات

باستخدام المعلومات والبيانات الأخرى قصداً للفحص والمقارنة.<sup>86</sup>

### 4. تحليل وتفسير البيانات.

بعد جمع البيانات والمعلومات ثم التنقيح والتصنيف والتحقيق فقام

الباحث بوصف ظواهر تطبيق إجبار الولي على ابنته كما كان أثناء

الاجتماع ثم يفسر الباحث على الظواهر الموجودة أساساً على البيانات

والمعلومات التي نالها الباحث أثناء جمع البيانات.

### 5. الخلاصة.

يلخص الباحث بعد كمال كافة هذه الخطوات مما قد سبق جمعها

وعرضها من البيانات والمعلومات والتحليل والتفسير بها.

<sup>86</sup>Ibid, hal. 178.

## الباب الرابع عروض البيانات وتحليلها

يشرح الباحث في هذا الباب صورة مكان وموضوع البحث وعروض البيانات كما حصله الباحث في جمع البيانات من المقابلة مع بعض المجتمع و الملاحظة التي تشتمل على تزويج الولي ابنته في المجتمع بالنجائن وكيف حق الولي المخبّر وحق ابنته عندهم في اختيار الزوج لها. فهذا أمر مهمّ للباحث أن يعرفه قبل بداية البحث.

### أ. صورة موضوع البحث

#### 1. الحالة الجغرافية

بالنجائن (Palengaan) ناحية من النواحي الموجودة في المحافظة باميكاسان، بجزيرة مدورا، جاوى الشرقي. وهي تتكون من اثنا عشرة قرية:

وهي بايو بلي (Banyupelle) وريي كريب (Rek Kerrek) و أنجسنة (Angsanah) و  
 أكور (Akkor) ولارنجان بادونج (Larangan Badung) و بانائن (Pana'an) و  
 بوتوئن لاهو (Poto'an Laok) و بوتوئن دايا (Poto'an Daya) و كاجو  
 (Kacok) و رامبوة (Rompuh) و بالنجائن لا هو (Palengaan Laok) ثم بالنجائن  
 دايا (Palengaan Daya). ويركز الباحث في بالنجائن دايا و بالنجائن لاهو لأن  
 المجتمع في تلك القرية ما زال أكثرهم يمارسون التزويج مع من يختارونه  
 ويناسبهم دون الاهتمام بمشاوره بناقهم بل بعضهم يجبرها. وهذه منذ قديم  
 إلى الآن، لكن الآن أسهت وأقل مما سبق.  
 مساحة القرية بالنجائن دايا 1.579.755 هكتار، جملة سكانها  
 11.068، تأسيسا على جملة البيان سنة ألفين وعشرة التي تتكون من  
 5792 امرأة والباقي رجل. تقع القرية بالنجائن دايا في مكان بعيد عن  
 المدينة. نظرا إلى هذا البيان فجملة المرأة أكثر من جملة الرجل. وهذا كما  
 كان في الجدول الآتي:

جدول 2: جملة السكان

الجملة	الجنس	الرقم
5276	رجل	1
5792	امرأة	2
11.068	الجملة	



وتتكون هذه القرية أيضا من سهول مرتفعة وكان أكثر أرضها مزرعة وسكانها أكثرهم فلاح. وهذه القرية لا تختلف مع القرى الموجودة في المحافظة باميكاسان خصوصا وفي إندونيسيا عموما، يعني أن في السنة موسمين، وهما الشتاء والصيف أو يقال كذلك موسم الأمطار في الشتاء وموسم الجفاف في الصيف. يزرع سكانها في موسم الأمطار الأرز والذرة والبقول والصبويا والبصلة والفلفل وغير ذلك وفي موسم الجفاف يزرعون التبغ فقط.

حد القرية بالنجائن:

- جهة الشمال القرية تانجوج (Tanjung)
- جهة الغرب القرية رامبوة (Rombuh)
- جهة الجنوب القرية فوروفو (Poroppo)
- جهة الشرق القرية بالى سنجار (Palesanggar)

2. الحالة الاجتماعية الدينية

كل المجتمع بالنجائن يدينون بدين الإسلام، لا أحد منهم يدين بدين غير الإسلام. فالإسلام ينوع الحياة الاجتماعية من كل نواحي، فهذا يبدو من سلوكهم اليومية كنشاطهم في العبادة وحسنهم في المعاملة و المعاشرة بينهم وحماستهم في العون والتعاون وغير ذلك مما يظهر شخصية إسلامهم منهم. ويعتد هذا الدين -الإسلام- عندهم من الأشياء المقدسة ويهتمون

به لأنه سبيل السعادة في الدنيا والآخرة. فلا نبالغ أن نقول أن المجتمع بالنحائن يتعصبون في الدين، حتى إذا وجد من يخون الإسلام أويوسوسه فيدافعونه ويجاهدون جسما ومادا.

الإسلام لا ينحصر على مراجع الحياة الاجتماعية فحسب، بل الإسلام يكون حجة وعلامة على أهل سكان مدورا على الجميع. وكان العلماء المشهورة عندهم يسمى بـ "كياهي"، وكان أسوة لهم لأن له دورا كبيرا في تأديب المجتمع وتعليمهم حتى كانوا يتعصبون أيضا على العلماء ويطيعونهم. وإذا وجد من يخالف في الفهم أو المذهب فاعتبروه مرتدا ويخرج عن الملة، فهذا لشدة تعصبهم على مذهب معين. لأن في مدورا كما كان معلوم، أنه يتكون من مذهبين، نخضة العلماء (NU) ومحمدية.

3. الحالة التربوية

فنظرا إلى الحالة التربوية، كان المجتمع في المحافظة باميكاسان عموما يهتمون بتربية أولادهم، وهذا يبدو من حماسهم في تأديب وتدریس أولادهم في المدارس ولو في مرحلة سفلى، بل كان بعضهم أودع أولاده في المعاهد الإسلامية، مثل في المعهد دار العلوم بايوانيار ومنبع العلوم بتا-بتا كلاهما في المحافظة باميكاسان وغير ذلك، وبعضهم أيضا يتعلم خارج جزيرة مدورا.

لكن، ولو كان الأمر كذلك، كان بعض المجتمع بالنجائن لا يتعلم في المدارس أو في المعاهد كما يروم به، لعدم المؤنة عندهم، وبعضهم أيضا لا يتعلم حتى مرحلة الجامعة لعدم استطاعته في المؤنة. فكان بعضهم فقط يتخرج في المدرسة الابتدائية وبعضهم فقط يتخرج في المدرسة المتوسطة وبعضهم أيضا يتخرج في المدرسة العالية، وقلّ من يتخرج في مرحلة الجامعة، بل كان بعضهم ما سبق أن يتعلم أصلا.

4. الحالة الاقتصادية

أما الحالة الاقتصادية في المجتمع بالنجائن فتنقسم إلى ثلاثة طبقات الاقتصادية، هي أدنى ووسطى ثم أعلى اقتصاديا. وأكثر سكانها فلاحون كما ذكر سابقا، ثم يليه في الثاني التجارة، وكان بعضهم أيضا يغترب إلى خارج البلاد للكسب على المال. ووجد الباحث الصعوبة في تقسيم كسب المجتمع لعدم ثبوتهم فيه.

وأما نوع الزراعة التي يزرعون في موسمين وهو الأرز والذرة والفول والصويا والبصلة والفلفل وغير ذلك، هذا في موسم الشتاء أو الأمطار ثم في موسم الجفاف يزرعون التبغ فقط. فهذا التبغ أكبر منبع الكسب لدى المجتمع، ولكن في السنوات الأخيرة، كان التبغ لا يُربح المجتمع مدورا على الجميع لأنه نزل المطر أثناء حصد التبغ.

وأما التجارة في هذه القرية تكون متطورة لأن فيها ثلاثة أسواق، سوق بالنجائن وسوق برامبانج ثم سوق فجر. يتعامل ويتسوق المجتمع في هذه الأسواق الثلاثة، مما يحتاج إليه حياتهم، أساسيا كان أو حاجيا.

## ب. عروض البيانات

### 1. حق الولي المجرى في اختيار الزوج لابنته البكر.

أراد الباحث هنا أن يعرض البيانات المحصلة خلال البحث من المقابلة مع الولي في المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسان، عن حقه في اختيار الزوج وتزويجه لها وأسبابه. كانت عادة أكثر أهل سكان المجتمع بالنجائن يزوجون بناتهم إجبارا. وكانت البنات بعضهن تطيعهم خوفا وبعضهن ترفض وتأبى. وهذه العادة يمارسونها منذ قديم الزمان إلى الآن، لكن الآن تقلت مع تطور وتقدم الزمان. فالولي له دور هام وشأن عظيم في هذا التزويج لأن إرادة التزويج أكثرها منه.

وقابل الباحث هنا، خمسة أولياء الذين يزوجون بناتهم إجبارا. بالنسبة إلى مهنة الأولياء، كلهم فلاحون. وأما تربيتهم، اثنان منهم تخرجوا في المدرسة الابتدائية وواحد منهم تخرج في المدرسة المتوسطة واثنان منهم تخرجوا في المدرسة الدينية في أحد المعهد.

## جدول 5: مرحلة تربية الولي

الجملة	طبقة التربية	الرقم
شخصين	تخرج في المدرسة الابتدائية	1
شخص واحد	تخرج في المدرسة المتوسطة	2
شخصين	تخرج في المدرسة الدينية	3
-	تخرج في المدرسة العالية	4

وحاصل البيانات من المقابلة مع الولي، في بالنجائن بمحافظة

باميكاسان، كما يلي:

## 1. الحاج رملي

وهو الولي من سعادة وعمره ثمانية وأربعون ( 48)، قال باللغة المحلية عندما

سئل عن نكاح ابنته:

“Tang anak, Sa’adah, e pakabin bi’ guleh, ollenah jhudhuen, jhe’ keng bedeh reng mintah, ka guleh, dhedhih guleh neremah tak ngabele kelluh ka anak, polanah ca’en guleh nak kanak se mintah nikah bejjhe’ tengkanah, ben pole nak kana’en penter, ben tang anak pon la seddheng, la rajeh. Ca’en guleh ka’essah pon la bhektonah akabin, polanah anak bini’ nikah tangkungnah reng toah”

زوّجت ابنتي، سعادة، لأن شخصا سألني ويخطبها، وقبلت خطبته

بدون معرفتها، لأني أظن أن ذلك الشخص حسن الخلق وماهر،

وكانت ابنتي كبيرة لائقة بالنكاح، لأن الابنة مسؤولة الولي.

وقال عندما سئل عن سبب تزويجه:

“Tak oneng guleh, conk, jhe’ polanah mun daerah ka’entoan nikah pon la biasah e jhudhuaki, Anak bini’ nikah mun la rajeh te’ pa bhekalen, nikah e kocak kasep bi’ tatangkeh. Dhedhih guleh nikah neremah de’ ka



*mantoh nikah polanah la padeh rajeh. Lukellunah tang anak tak andek e jhudhuaki, keng bi' guleh e paksah, polanah guleh pon la neremah ka penta' enah oreng nikah. Jhe' mun anak bini' nikah tak padeh bi' nak kanak lake', tak bebas, dhedhih mun bedeh se mintah mun pas tak e taremah nikah todus, napa pole pas tak andik alasan se nolakah. Mun guleh pas nolak penta' enah oreng, ki bhekal dhdhih bhenta tak sae, pas e sangkah keng le mile oreng. Jhe' la taoh tibi' kebede' en reng madhureh. E daerah ka'iyeh nikah mun pas nolak penta' enah oreng, bhentanah tatangkeh nikah sabhereng conk, dhedhih tak nyaman de' ka guleh."*

ما عرفت يا ولد. إن التزويج من عادة المجتمع هنا، والابنة لو لم يزوّجها وليها تقال لها الفاتنة، فأزوّجها لأن ابنتي وزجها كبيرتان. وترفض ابنتي حينئذ، لكنني أجبره وقد قبلت خطبته. إن الابنة والابن لا يستويان، ليست للابنة الحرية (في تعيين الزوج)، إذا خطبها أحد ولم يقبل وليها فيستحي ولا سيما ليس له الحجة للرفض. إذا، لو أرفض خطبته سيحدثه الجيران ويعترفون بأني مائل إلى أحد. وقد عرفت حال مجتمع مدورا، أن رافض الخطبة يحدثه الجيران.

2. سلامة

وهو ولي ماشية، وعمره خمسون، وهو فلاح. واعترف سلامة أنه لا يجبر ابنته لأنها مطيعة وساکتة عند الإخبار. وقال باللغة المحلية:

*Anak guleh se e pabhekan pon abid, Conk', mulae ki' kene'. Jhe' tang pisan jiyeh se arempok sabbhen, ki guleh engki bheih, ca' en guleh mak le tak jheu sabhele' en, polanah binih guleh ben pisan nikah ki' sabhele' en. Ki anak nikah sabbhen tak oneng jhe' pon andik bhekal, ki se oneng guleh ben keloarga. Dhing la ampon bek rajeh, e kabele bi' guleh jhe' pon la andik bhekal, ki anak guleh nikah neng-neng, Alhamdulillah anak nikah arok torok"*

زوجت ابنتي قديما، يا أخي، وهي صغيرة. لأن والد زوج بنتي شاورني قديما وأنا أوافق، وأريد به أن لا يتباعد بين الأقارب، لأن زوجتي من أقاربه. وحينئذ لاتعرف ابنتي أن لها الزوج، لا أحد يعرف ذلك إلا أنا و

زوجتي. وحينما رهقتُ أخبرتها أن لها الزوج (المخطوب)، وهي ساكتة.  
والحمد لله، هي مطيعة.

ويشرح أيضا، بيانا على سبب الاختيار أو التزويج، وقال عندما سئل

عنه:

*“Ki mak le tak elang sabhele’en ka’essah. Nyamanah la nyambhung lebheleh, ki anak padeh anak nika e jhudhuaki. Kan pas tak elang, jen semmak. Ben mangkenan nikah zaman la ampon rosak, guleh takok tang nak potoh terpengaruh pergaulan bebas.”*

كي لا يتباعد بين الأقارب، أزوج بين الابنة والابن لصلة الرحم بين الأقارب. ونظرا إلى فساد الزمن اليوم، أخاف أن تتأثر ابنتي في المعاشرة الحرية.

3. هارون

وهو ولي ستي كريمة، وعمره ست وخمسون، وهو فلاح. قال حينما سأل الباحث عن التزويج وسببه باللغة المندورية:

*“E dinna’ reyah de’ iyeh, conk, mun oreng andik anak bini’ reyah kabennya’an neng-neng, adentos jhudhuh lakek, mun bedeh reng mintah e taremah, mun tadek yeh neng-neng, benni pas nyareh, polanah dinna’an reyah mun bini’ tak biasah alamar kadek. Mun alamar kadek tak reng pas dhedhih fitna reng tatanggheh. Dhedhih e bhektonah tang anak reyah e lamar bik lakenah sabbhen, ye engkok lagsung arempek ben binih, tang binih pas setuju, dhedhih engkok neremah ka tang mantoh jiyah. Tadek ceretanah reng bini’ nikah pas nyareh lakeh tibi’. Jhe’ la reng bini’, ye pakkun reng toah se ngurusih mun masalah jhudhuh.”*

في هذا المكان، إذا كان أحد المجتمع له الابنة أكثره يسكت و ينتظر الزوج (الخطبة من الغير)، إذا خطبها أحد يقبلها و إلا فلا، لأنه ليس من عادة هذا المكان خطبة المرأة إلى الرجل وتكون فتنة للجوار. إذا، حينما يخطب ابنتي زوجها سابقا، شاورت زوجتي واتفقت عليّ، فقبلت

خطبته. ليست المرأة تطلب وتعين الزوج بنفسها، لكونها امرأة، فوليتها الذي يزوجها.

ثم بين عن سبب التزويج عندما سأله الباحث، وقال:

*“Tadek ceretanah reng bini’ nikah pas nyareh lakeh tibi’. Jhe’ la reng bini’, ye pakkun reng toah se ngurusih mun masalah jhudhuh. Ben pole, guleh kabeter anak nikah takok rok tanorok ka nak kanak se meller, takok pas meller keyah.”*

ليس من عادة المرأة اختيار وتعيين الزوج بنفسها، لكونها امرأة، فوليتها الذي يزوجها. وأخاف أن تؤثرها المعاندة فتكون معاندة أيضا.

4. فضالى

ولي دار الحسنة، وعمره خمس وخمسون، وهو فلاح وهو أيضا من كبراء المجتمع بالنجائن دايا. قال:

*Darul Hasanah nikah abhekalan cuma sakejjhe’, langsung e pakabin. Engki ollenah reng toah padeh reng toah, mun anak nikah tak oneng. Guleh polanah pon oneng de’ ka mantoh nikah, nak kana’ en ka’ essah tak meller, tak padeh ben selaen, dhedhih can gulah cocok ka Darul. Guleh kabeter mun pas anak nikah meli tibi’, takok teppak ka nak kanak se meller, polanah bedeh kabuktean, ana’ en tatangkeh pas teppak ka nak kanak se meller.*

زوّج (في الخطبة) دار الحسنة في لحظة قصيرة، فأنكحتها. وهذا،

الاتفاق بيني وبين ولي زوجها، وهي لا تعرفها. لأني عرفت أن زوجها

غير معاند لا يستوي مع الآخر. إذا، أتيقن أنه يناسبها. وأخاف أن

يكون زوجها معاند إذا عيّنت بنفسها، كما وقع على ابنة أحد الجيران

التي عينت بنفسها و كان زوجها معاند.

## 5. أسماوي

ولي روقية وعمره ست وخمسون وهو فلاح أيضا. قال:

“Guleh ajhudhuaki anak keng atorok pakonnah ghuruh, anak nikah akabin benni keng ollenh guleh, tapeh ollanh guruh, guruh nikah arempok dek ka guleh jhe’ Zakiyah ka’roah e pabhekahnah, ki guleh engki bheih polanah la kasokannah guruh, ca’en guleh guruh nikah pon la lebbi oneng napah se terbaik dek anak guleh. Anak guleh se Zakiyah nikah kan mondruk bek abid, ben tang mantoh reyah kabulenah keyaeh ka’essah, dhedhik pas e jhudhuakin.”

زوّجت ابنتي طاعة وتعظيما للشيخ ليس من إرادتي. شاورني الشيخ أنه أراد أن يزوج ابنتي، روقية مع شخص معين، وأنا أوافق له لأنه إرادة الشيخ، وأتيقن أنه أعلم مني ما هو الحسن لها. إن ابنتي تعلّمت في معهد الشيخ مدة طويلة، وزوجها خادم الشيخ، فزوجها.

## 2. حق البنات في اختيار الزوج

وقابل الباحث البنات التي اختار لها وليها الزوج ثم يزوجه إجبارا، وهذه المقابلة لتحقيق ما قاله وليها، عملها الباحث أحيانا بعد المقابلة مع وليها، وأحيانا قبلها في مكان و وقت آخر. والبنات التي قابلها الباحث، هي سعادة و وماشية وستي كريمة ودار الحسنة ثم روقية. وهن اعترفن بأنه زوجهن زليها. وتربيتهن، واحدة منهن تخرجت في المدرسة الابتدائية واثنان منهن تخرجتا في المدرسة المتوسطة واثنان منهن تخرجتا في المدرسة العالية. ويذكرها في الجدول الآتي:

جدول 6: طبقة تربية البنات

الجملة	طبقة التربية	الرقم
شخص	تخرجت في المدرسة الابتدائية	1
3 أشخاص	تخرجت في المدرسة المتوسطة	2
-	تخرجت في المدرسة الدينية	3
شخص	تخرجت في المدرسة العالية	4
-	تخرجت في الجامعة	5

ثم سنهن حين التزويج، واحدة منهن في ستة عشر واثنان منهن سبعة عشر وواحدة منهن في الثامن عشرة ثم واحدة منهن في إحدى وعشرين من عمرها. ويذكرها أيضا في الجدول الآتي:

جدول 7: سن البنات حين التزويج

الجملة	سن البنات	الرقم
شخص	ستة عشر	1
شخصين	سبعة عشر	2
شخص	ثمانية عشر	3
شخص	إحدى وعشرين	5

وحاصل المقابلة مع البنات التي اختار لها وليها الزوج ثم يزوجه إجبارا،

في بالنجائن بمحافظة باميكاسان، ما يلي:



## 1. سعادة، بنت الحاج رملي (21)

زوجها أبوها وهي في ستة عشر من عمرها، وتخرجت في المدرسة الابتدائية في المعهد كيون ننكة تيمور. واعترفت أن وليها أجبرها، وقالت باللغة المندورية:

“Guleh tak oneng, guleh lambek mondruk e Bunangkah temur, dhing bektoh liburen guleh mole ka compok, depak de' ka compok Ummi guleh abele jhe' mun guleh nikah e pabhekaleh, guleh tak kellem polanah guleh ki' terro asakola'ah kelluh, tapeh reng seppo nikah maksah ka guleh, guleh sampe' e kikirih polanah tak andek. Engki e pade' remma'ah pole jhe' reng toah ce' maksanah ka guleh, ki guleh akherrah pasra polanah takok ka reng seppo.”

ما عرفت ذلك لأني تعلمت حينئذ في المعهد كيون بوننكة تيمور (Kebun

Nangkah Timur) رجعت إلى البيت وقت العطلة وأخبرتني أمي أن أبي زوجني. ورفضت سابقاً لأني مازلت في طلب العلم، لكنه أجبرني بل غضبني. وكيف لا أقبل، أنه في شدة الإجمار، فقبلت لأني أخافهما. وبيّنت مجيبة عندما سئلت عن إصغائها حين التزويج، وذكرت أنها

رفضت التزويج في أوله، لكن أجبرها وليها فتطعيه، فقالت:

“Engki guleh tak kellem keng e paksah, guleh benni keng tak atoro'ah reng seppo, tapeh guleh bhektoh nikah ki' kenceng nyareh elmuh, dhedhih guleh tak kabhuruh se akabinah. Guleh tibi' tak setuju mun main dhu jhudhuen gek nikah, napapole pas te' kabele kelluh ka anak. Niser ana'en, mun ki' tak lulus sekolah.”

رفضت التزويج ليس لإنكار إرادة والدي، لكني حينئذ أحب طلب

العلم، ولا أستعجل أن أتزوج، وأنا لا أتفق التزويج، لاسيما لا يجبره

الابنة، تأسفتها لو لم تتخرج من المدرسة.

## 2. ماشية بنت سلامة (23)



وهي في سبعة عشر من عمرها حين التزويج، تخرجت في المدرسة المتوسطة

في إحدى المدارس في قريتها. قالت باللغة المحلية:

“Guleh se andik bhekal mulaen ki’ kene’, abid pon, se akaloarga padeh abid jhughen. Reng toah tak abele kelluh de’ guleh jhe’ epabhekalnah. Ki mun guleh napa ca’en reng toah, mun ca’en reng toah bhekus, Insyallah bhekus. Guleh takok dhedhih anak durhaka, dhedhih guleh atorok de’ reng toah. dhedhih guleh e pabhekalen guleh neng-neng.”

زوّجني أبي وقت الصغر سابقا، وتزوجتُ كذلك سابقا، وكان لا يخبرني

أولا أنه سيزوجني. وأما أنا على شأن أبي وأمي، وإن خيرا فخير.

وخفت أن أعصي والدي، لذلك أسكت عندما أخبراني أنهما يزوجاني.

3. ستي كريمة بنت هارون (25)

زوجها وليها في إحدى و عشرين سنة من عمرها وهي تخرجت في المدرسة

العالية في قريتها و واصل دراستها في الجامعة الموجودة في المحافظة

باميكاسان، قالت باللغة المحلية:

“Guleh akabin nikah ollenh jhudhuen reng toah. Guleh akulliyeh, guleh tak oneng jhe’ mun e pa bhekalen. Guleh se onengah jhe’ pon e pa bhekalen bi’ eppak nikah abid, sekitar sebulenan. Guleh se oneng nikah polanah pon la parak e akadhah, reng toah abele de’ gulah, Guleh takerjhet bheih polanah ca’en la parak e pakabinah, guleh tak andek lukellunah, tapeh e pade’remma’ah poleh jhe’ reng la mareh e jhudhuaki ben e paksah, ki guleh pas norok. Guleh kitak mareh akulliyeh, ki mangken pakkun akullyeh make la akeloarga. Ki lakeh guleh ngidzinin.”

تزوجت لأن أبي زوّجني. ما عرفت أنه زوّجني، لأني تعلمت في الجامعة.

عرفت أنه زوجني بعد الشهر تقريبا، وأخبرني أن وقت عقد النكاح في

زمن قريب. تفجأتُ حينئذ لأن وقت عقد النكاح قريب. و رفضت،

لكن أبي قد زوّجني وأجبرني حتى أطيعه. ولم أخرج في الجامعة حتى

الآن، واذنني زوجي.

## 4. دار الحسنة بنت فضالي (23)

عمرها سبعة عشر حين التزويج، وتخرجت في المدرسة المتوسطة، قالت باللغة المحلية:

*“Guleh akabin keng ollenah jhuduhen reng toah, ben Keinginan oreng toah. Karena ca'en bapak tang lakeh reyah, terbaik de' ka guleh.”*

تزوجت مع زوجي، لأن والديّ قد زوّجاني. وهذا النكاح إرادتهما لأن زوجي، عندهما، خير لي.

وقالت عندما سأل لها الباحث عن إصغاء اختيار وليها:

*“Guleh lekellunah tak kellem, guleh sempat nangis polanah tek kabele kelluh ka guleh jhe' e pa bhekalnah. Ki de' remmah jhe' la ca'en reng toah tang lakeh nikah bhekus ben tak meller. Tapeh Alhmadulillah, dhedhih kebhekusen ongku de' ka guleh.”*

إنني أوله رفضت حتى بكيت لأن أبي لم يخبرني أنه سيزوّجني. فكيف أرفض من كان عند أبي خيرا لي وغير معاند. والحمد لله الآن كان خيرا لنا.

## 5. روكية بنت أسماوي (20)

وهي في ثمانية عشر من عمرها، زوجها شيخها مع اتفاق وليها، تخرجت في المدرسة المتوسطة في معهدها. قالت:

*“Guleh e jhudhuaki keyaeh, guleh mondruk e ka'dissah. Lakeh guleh nikah padeh mondruk ka'dissah, tapeh dhedhih keyaeh.”*

زوجني الشيخ لأني تعلمت هناك. و تعلم زوجي كذلك في نفس المعهد وكان خادم الشيخ.

وذكرت أنّها لا تعرف سبب التزويج بينها وبين زوجها، فقالت:

*“Ki tak oneng, pola mungku keyaeh cocok. guleh atorok kasokannah keyaeh, guleh tak berani nolak, ki guleh neng-neng karoh, tak ajeweb engki, tak ajeweb punten, jhe' reng guleh takok menabi de' keyaeh. Ki*

*reng toah jhugen napa ca'epon keyaeh, dhedhih guleh pas tak bisah se ajewebheh."*

لا أدري، ربما يناسبني. أطيع إرادة الشيخ لأني لا يمكنني أن أرفض، أسكت ولا أقول شيئاً لأني أخافه. وكان أبي كذلك على شأن الشيخ حتى لأ أستطيع الاجابة.

### 3. حق الولى المجبر وابنته فى اختيار الزوج عند علماء المجتمع بالنجائن

ثم قابل الباحث أيضا بعض علماء المجتمع بالنجائن، سوى الولى وابنته، لتحقيق ما قاله الولى وابنته ولمعرفة سلوك المجتمع بالنجائن وما وقع فيه وعاداته عموما، وكذلك لزيادة خزنة البيانات عن التزويج، لأن الباحث تيقن أنه علم وفهم حالة المجتمع حوله، والمجتمع يستفتونه عند وجود المسئلة ويشاورونه فيها، بل يطلب منه المجتمع أن يكون موكلا فى عقد النكاح. فيشعر الباحث بالحاجة إلى آرائهم المتعلقة بحق الولى وحق ابنته فى اختيار الزوج. وقابل الباحث خمسة علماء بالنجائن، وهم الشيخ عبد الغفار أسموعي، والأستاذ أحمد شافعي، والشيخ معلوم دميائي، والأستاذ نخرأوي، ثم الشيخ عبد الواسع حمزة. وعمرهم 39-58، ويذكرهم الباحث فى الجدول الآتي مع تربيتهم:

الجدول 8: عمر العلماء وتربية

الرقم	الأسماء	العمر	التربية
1	الشيخ عبد الغفار أسموعي	51	تخرج فى الجامعة
2	الأستاذ أحمد شافعي	46	تخرج فى المدرسة الدينية

3	الشيخ معلوم دمياني	44	تخرج في المدرسة الدينية
4	الأستاذ نخرأوي طه	58	تخرج في المدرسة العلية
5	الشيخ عبد الواسع حمزة	39	تخرج في الجامعة

وحاصل المقابلة مع بعض علماء المجتمع بالنجائن، ما يلي:

1. الشيخ عبد الغفار أسموعي، متخرج في الجامعة، وهو خادم المعهد ورئيس المؤسسة، وعمره الآن واحد وخمسون، واعترف بأنه كان موكلا عن الولي في عقد النكاح في قريته. وقال بيانا عن صورة النكاح و اختيار الزوج بين الولي وابنته:

*“Manabi samangkenan nikah e daerah ka’intosh ampon lumayan e tembheng sabbhen, ampon bennyak se kende’en dhibi’, cari jodoh sendiri. Manabi sabbhen, memang rata-rata ollenah jhudhuen reng toah. Manabi paksaan ka’intosh semangken sangat sekone’, namun kalau kehendak orang tua tanpa dipaksa nikah bennyak. Beden guleh ampon biasah makabin, bahkan manabih daerah ka’entoan nikah 95% guleh se makabin, yang penting tidak menyalahi aturan dan administrasinya sudah lengkap.”*

تقلل في اليوم (التزويج) بالنسبة إلى ما سبق، و اختارت الابنة اليوم الزوج بنفسها. وفي القديم كان وليها يختار لها الزوج و يزوجه كثيرا. وأما الإجبار في اليوم فقليل جدا، والتزويج مازال كثيرا. و أنكحت (موكلا من الولي) كثيرا، بل الخمسة وتسعون في المائة المجتمع هنا (القرية بالنجائن) وكني وليها في عقد النكاح، والمهم عدم المخالفة بالقانون الدولي ويكتفى الشروط الإدارية.



ثم قال أيضا، بيانا عندما سئل عن حق اختيار الزوج بين الولي المجبر

وابنته:

*“Manabih tentang hak menentukan pasangan, Menurut bhedhen kauleh, kalau kita ingin mengikuti sunnah Rasul, maka lebih baiknya orang perempuan yang memilih orang laki-laki, karena dulu sayyidah Khodijah yang melamar Rasul, bukan Rasul yang melamar Khodijah. Jadi yang berhak menentukan pasangan itu sebetulnya orang perempuan, tapi karena kita kurang membudaya, dan di anggap aib kalau perempuan yang melamar laki-laki, maka terjadilah di kalangan masyarakat, khususnya di madura ini, laki-laki yang cari perempuan.”*

وأما حق اختيار الزوج، عند رأيي، اتباعا لرسول الله، فالمرأة (الابنة) التي أحق أن تختار الرجل (الزوج)، لأن السيدة خديجة سابقا خطبت رسول الله، وليس عكسه. فحق اختيار الزوج هي المرأة (الابنة)، ولكنه ليس من عادتنا ويعد عيبا إذا خطبت المرأة (الابنة) الرجل (الزوج). فكانت عادة المجتمع مدورا، يخطب الرجل (الزوج) إلى المرأة.

2. الشيخ عبد الواسع حمزة. وهو أصغر سنا من الآخر، لكنه عالم وماهر وسنه

تسع وثلاثون، وهو خادم المعهد تمان ساري بالنجائن، وتخرج في الجامعة

الإسلامية في مدورا. واعترف كذلك بأنه كان موكلا عن الولي في تزويج

ابنته. قال باللغة المختلطة بين المندورية والإندونيسية:

*“Rata-rata manabih e masyarakat ka’dintoh nikah hasel jhudhuen ben e pasra’aki de’ masyayikh ben tokoh masyarakat. Karep ka angkui akabin manabih daerah ka’dintoh paling banyak nikah keinginan orang tua, sebab dhen guleh kadheng menanyakan langsung ke anaknya sendiri, se mundhuk e ka’dintoh, anak nikah ajeweb polanah atorok reng toah. Bhedhen guleh menabi e penta ka angkui makabin, guleh atanyah kelluh de’ anak bini’ se e pa akabinah nikah, ki bedeh se neng-neng, ben bedeh se kun misem, ki bedeh pole se ajeweb guleh atorok de’ reng toah, guleh takok e kocak tak abhekteh de’ reng seppo, ki guleh tak bisah se alang lang, polanah la keinginnah reng toah.”*

على كثير معدّل، في المجتمع هنا، يختار الولي الزوج لابنته ثم يفوض إلى المشايخ و كبراء المجتمع (عقد النكاح). وإرادة النكاح أكثره من الولي، لأني سألت الابنة التي تعلمت في هذا المعهد، وأجابت أنها تطيع والديها. وإذا سألت الولي أن أكون وكيلا منه، سألت أولا إلى الابنة المنكوحه، وقد تكون ساكتة، وقد تكون متبسمة، وقد تجيب لأنها تطيع والديها، ولأنها تخاف أن يقال لها العائقة، فلا أستطيع النهي لأنه إرادة الولي.

ولو كان الأمر كذلك، بيّن الشيخ عبد الواسع أن في التزويج له أثران، إيجابي وسلبي عنده، وقال بيانا عن ذلك:

*“Mungku bhedhen guleh, sebetulnya mengenai jhudhuen reng toah, nikah bedeh positif dan negatifnya. Positifnya; pertama abelih de’ hadis Ridhallah fi ridhal walidain. Kedua semua biaya pernikahan nikah deri reng toah, ketiga tidak ada ceritanya oreng toah nikah menjerumuskan anaknya ke jalan yang tidak baik, dhedhih reng toah nikah terro ma punga’ah ana’en, se nomer empa’, ajegeh kasaeen antar pisan ben sa bhele’en, ka’entoh se paleng bennyak. Segi negatifnya; pertama manabi anak nika ki’ belum tuntas pendidikan epon, otomatis ka’dintoh mengganggu de’ pendidikan anak. Kedua ka’dintoh pas e angkep perkawinan usia dini, manabi tak depak ka omur.”*

والتزويج عند رأيي، له أثر إيجابي وسلبي. وأما الأثر الإيجابي، الأول لحديث رسول الله "رضي الله في رضى الوالدين". والثاني كل المؤنة من الولي، والثالث لا يمكن الولي أن يوقعها في شر، بل أراد أن تكون مسرورة، والرابع الحفظ على العلاقة بين الأقارب، وهذا أكثر. وأما الأثر السلبي، الأول إذا لم تتخرج في المدرسة، فآلية انقطعت دراستها، والثاني يعد من النكاح قبل الأوان.



ثم قال مجيباً عندما سئل عن حق الولى المجرى وابنته فى اختيار الزوج لها،

مثل ما قال الشيخ عبد الغفار، أن حق الاختيار، عنده، لابنة :

*“Mungku dhen guleh ki, sebenarnya se paleng berhak anentuaki jhudhuh nikah anak, polanah se nga ‘andi’eh ben se apolongah kenikah anak, cuman sekadheng anak nikah takok e kocak tak arok torok de’ ka reng toah, takok e kocak tak atoat de’ reng toah, saengghe anak nikah ande’ e pakabin, walaupun sekadheng setenga terpaksa.”*

وحقيقته، الأحق فى اختيار الزوج، عند رأيي، هي الابنة لأنها هي التي ستملكه وتعاشره (فى الحياة الزوجية)، ولكنها تخاف أن يقال لها عاتقة لوليها، فتطيعه ولو مكرهة.

3. الأستاذ أحمد شافعى، عمره ست وأربعون وهو من كبراء المجتمع، واعترف

بأنه فقط تخرج فى المدرسة الدينية، وعند المدرسة الدينية أيضاً، قال بيانا

لسؤال الباحث عن حال صورة النكاح وحق الولى وابنته فى اختيار الزوج:

*“E ka’entoh nikah amacem due’, Le’. bedeh se ollenah orang toah ben bedeh se ollenah tibi’. Mun ki’ sabbhen, Le’, nikah hampir semua nikah ollenah orang toah, dhedhih reng toah se nyareh aki jhudhuh, ana’en nikah cuma atorok. Ben se hasel jhudhuen e ka’entoh nikah bedeh due’, bedeh se dhedhih kabhekusen, ben bedeh se rosak. Kabennyaan e ka’entoh nikah reng toah se maksah ka anak ki nomer settong nikah masalah kebhele’en, nomer due’ tengka pola sehari-hari nak kanak nikah cocok de’ ka pandangnah reng toanah, tengkanah nak kanak nikah sae. Mun tengkanah sae, nikah bhekal dhedhiyeh kasaeen de’ budinah. Dheddhih reng toah nikah ampon andik pandangan tibi’ de’ nak kanak nikah. Pas se nomer tello’ nikah masalah keilmuan, nikah pole biasanah se ce’ ma agerra’en de’ reng toah ka angkui maksah ana’en.”*

(التزويج) فى هذه القرية نوعان، اختيار الولى لابنته واختيارها بنفسها.

وفى القديم، يختارها وليها كلها وقد يكون هذا التزويج خيراً لها وقد

يكون فاسداً. والولى المجرى الذي أجبر ابنته لأسباب: منها للقرابة،

ولحسن خلق الزوج يناسبه لأنه سيكون حسنا لها في المستقبل، ومنها لعلمه ومهارته، هذا الذي يؤثر الولى في إجبارها. ويخالف كذلك لما قاله الشيخ عبد الغفار والشيخ عبد الواسع حمزة عن حق اختيار الزوج بين الولى المخير وابنته، يشرح أحمد شافعى مجيبا إلى سؤال الباحث عنه، وقال باللغة المندورية:

*“Mun hak menentukan pasangan nikah secara aghemah pakkun reng toah se lebbi berhak, dhedhih pakkun pele’nah reng toah. Pas e karembhek bi’ ana’en. Mun pele’nah tibi’ nikah jughen pakkun e ka musyawarah bi’ oreng toah. Ka angkui nyareh jhudhuh nikah kodhuh istikhroh, karena nikah lalampun dari Rasulullah. Mun reng toah maksah secara bi’ talebbi nikah, mungku bhedhen kauleh korang sae, apapole sampe’ e pokol. Mun karo sekadher rencana e jhudhuakinah nikah tak apanapah, ben e karembhek bi’ anak, nikah lebbi sae. Ki reng toah bi’ anak nikah kodhuh amusyawah, karena sobung jhelen se lebbi sae e tembheng alaksana’aki musyawarah.”*

وأما حق اختيار الزوج للابنة في الإسلام، هو الولى أحق منها، فيشاورها. وإذا اختارت بنفسها لا بد أن تشاوره مع وليها. وفي اختيار الزوج بين الولى و ابنته لا بد من الاستخارة، لأنها من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذا أجبر الولى تجاوز الحد، عند رأي، لا يحسن ولاسيما، حتى يضربها. وإذا زوج بغير إجبار لا بأس فيه، والأحسن أن تشاورها. والمشاورة بين الولى و ابنته (في اختيار الزوج لها) واجبة لأنها أحسن طريق فيه.

4. الأستاذ نخرأوي طه، من كبرا المجتمع وعمره ثمانية وخمسون وله المدارس. قال

مجيبا لسؤال الباحث عن التزويج واختيار الزوج بين الولى وابنته:

*“Se bennyak manabi ka’dintoh nikah, Le’. Ollenh jhudhuen reng toah due’, bedeh se ollenh tibi’ tepeh kenikah sakone’. Kadheng se bini’ nikah ki’ ta’ lulus SD la e pakabin, jhe’ reng se lake’ se kapuruh. Dhedhih bennyak se sakola’nah anak nikah se ki’ ta’ sampornah. Ben*

*karep ka angkui akabin kenikah jhugen se bennyak derih reng toah, alasannah ki takok merre polanah nak kanak ngudeh. Pole se bennyak nikah karanah hubungan pamili. Mun samangken nikah ampon pendhenan, polanah mun mangken nikah adentos sampe' mareh asakolah."*

الأكثر هنا يختار الولي الزوج لابنته . والتي اختارت بنفسها قليلة. وقد تكون الابنة لم تتخرج في المدرسة الابتدائية يزوجها وليها لأن زوجها يستعجل، فكثير من لم تتخرج في المدرسة. وإرادة النكاح أكثره من الولي لخوفه أن تكون معاندة (التأثير في المعاشرة الحرية) لأنها في سن المراهقة، وقد يكون للقرابة. وقد تقلل التزويج اليوم لأنه ينتظر الابنة حتى تتخرج في المدرسة.

5. الشيخ معلوم دميائي، خادم المعهد وله المدارس، عمره أربع وأربعون وهو من

كبراء المجتمع، وعترف بأنه قد تزوج في سن الصغير، وهو حينئذ في ثمانية عشر من عمره. قال باللغة المحلية بيانا عن صورة النكاح واختيار الزوج:

*"Se bennyak manabih daerah ka'entoan nikah ki hasil reng toah, bedeh se ollenah tibi', tapeh sakone', pakkun bennyaan jhudhuen reng toah. Nak kanak bennyak se atorok de' reng toah. Urusen jhudhuh nikah napah ca'en orang toah. Manabih karep ka angkui akabin nikah, engki se bennyak kareppah reng toah manabih daerah ka'entoan."*

والأكثر هنا (في بالنجائن) يزوج ويختار الولي الزوج لابنته، وأما الابنة

التي تختار الزوج بنفسها قليل، لأن الأكثر تطيع وليها. و الزوج للابنة

على مشيئة الولي. وإرادة النكاح كذلك أكثره من الولي.

## ج. تحليل البيانات

لا فائدة في عروض البيانات سابقا إلا إذا حُلَّت بالمنهج المناسب والمتجه، فقسّم الباحث هذا التحليل إلى قسمين، كما كان في عروض البيانات السابقة، وهما حق الولى المجرى في اختيار الزوج لابنته وحق الابنة في اختيار الزوج لنفسها في المجتمع بالنجائن.

### 1. حق الولى المجرى في اختيار الزوج لابنته البكر.

إذا أنعمنا النظر إلى البيانات المحصلة خلال الحوار مع الأولياء في بالنجائن بمحافظة باميكاسان، فوجد أنهم يختارون الزوج المناسب عندهم لبناتهم و يزوّجونها، وكان أكثره بالإجبار كما يعترفون به، وتعترف به بناتهم. فحص الباحث البيانات المحصلة بعد الحوار معهم عن اختيارهم الزوج وتزويجهم، عملوا ذلك لأسباب، منها:

#### 1. خوف الولى على ابنته أن تتأثر في المعاشرة الحرية.

هذا بناء على أن أكثر الأجيال الآن تعيش في المعاشرة الحرية التي تؤثرهم الحضارة والثقافة الغربية. يبدو خوف الولى أن تكون ابنته وقعت في المعاشرة الحرية التي يتمكن عليها فعل المنهيات، مثل المغازلة وشرب المخدرات والحمل قبل النكاح وغير ذلك. فهذا بناء على ما وقع أثناء المجتمع الذي كان أولادهم عاشوا في المعاشرة الحرية. صح هذا التزويج إذا كان الولى

يحتج بذلك، لأن الإسلام منع عن المعاشرة الحرية بين الرجل والمرأة الأجنبية، ولا سيما فعل المنهيات.

2. خوف الولى أن يكون زوج ابنته معاندا وغير مسؤول.

احتجّ الولى به لأنه لا يتيقن إلى اختيار ابنته بنفسها، حتى يخاف أن يكون زوجها معاندا أو غير مسؤول إذا لم يزوجها بمن يختاره لها، لأنه تيقن إلى اختياره لأن له النظر والنتيجة على شخصية من يختاره فيزوجها مع ابنته. ويعترف بأن من يختاره هو الذي يناسبها، هذا الواقع يؤثره لعدم التيقن والصدق بين الولى وابنته.

3. خوف الولى أن تكون ابنته غير رائجة.

كان بعض الأولياء في بالنجائن يحتج في تزويج ابنته للخوف أن تكون غير رائجة، يعني أنه لا يزوجها أحد إذا لم يزوجها بسرعة. وفي العادة، يزوج الولى ابنته منذ الصغر التي لا تعرف شيئا. وهذا لعدم معرفة الولى إلى حقيقة الزواج، وأن الله تعالى جعل ما بين السماء والأرض أزواجا، ومنه الإنسان، إنه قد جعل له زوجا، كما ذكر في قوله تعالى في سورة الشورى آية 11 :

(فَاطِرُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ اَنْفُسِكُمْ اَزْوَاجًا... الآية)

وقال في آية أخرى بيانا عن ذلك في سورة النساء الآية 1:



(يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا  
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً<sup>ج</sup> وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ<sup>ع</sup> وَاللَّارْحَامَ<sup>ع</sup> إِنَّ  
اللَّهَ كَانَ عَلَيَّكُمْ رَقِيبًا)

هاتان الأيتان صريحتان في بيان الزوج بين الرجل والمرأة، فليس للولى أن  
يزوج ابنته بذلك الحجة، لأن الله تعالى قد جعل لها الزوج، وعليه باليقين  
عما خصه الله تعالى لها.

4. صلة الرحم بين الأقارب.

هذا أكثر الحجج التي عملها المجتمع، وهذا أيضا ليس مقصورا على مستوى  
المجتمع فحسب، بل كل علماءهم يزوجون بناتهم مع أقاربهم بشروط معينة.  
منها: أن يكون الزوج كفؤا لها في النسب والنسل. فلا يوجد أحد بنات  
المجتمع يتزوج مع بعض بنين العلماء (كياهي) أو عكسه، لأنهم ظنوا أن  
بينهما ليس بكفؤ، حتى لا يمكن الزواج بينهما. ومنها أن يكون الزوج  
حسن الخلق والمهارة في نظره. وأما بالنسبة إلى حجة الولى الذي زوج ابنته  
لصلة الرحم بين الأقارب، لأنه من عادة المجتمع من قديم إلى الآن. وصحح  
الإسلام هذه العادة لأنها لا تعترض بعض شرائع الإسلام.

5. سؤال بعض المشايخ أو كياهي.

وهذا يعمله المجتمع في تزويج بناتهم لسؤال بعض العلماء أو كياهي مع  
شخص يعينها. وفي العادة المتطورة، أنه إذا أراد بعض المشايخ أن يزوج



بعض بنات المجتمع مع شخص يعينه، فلا يستطيع أن يرفض المجتمع لتعظيمهم إليه. فزوج الولى ابنته بناء على إرادة بعض المشايخ. إذا كانت هذه العادة اتفاهما ثم يستأذن الولى إلى ابنته أو يسأل رضاها، ورضيت، فلا بأس فيه أن يزوجهها.

6. عادة المجتمع.

قد تكون العادة سببا لتزويج الولى ابنته، وكما كان فى العادة، أنه زوج ابنته لأن التزويج من العادة الموجودة فى البنجائن منذ قديم إلى الآن، ويرى أن هذه العادة تؤثره فى تزويجه. فهذه الحجة ليست بمعقول لأنه يمكن تزويج الولى لمجرد العادة التى هى يتبع بعضه بعضا، ويتبع من يسبقه فى هذه العادة، وليس لغرض مشروع.

وقد يكون الولى يعمل ذلك لنقصان فهمه عن حقيقة النكاح، ويرى أن له حق فى اختيار الزوج لها، ويظن أنها لا تستطيع أن تختار الزوج بنفسها، فيختار الولى الزوج المناسب له ولا بنته. وكما جرى فى العادة، اختار الولى الزوج لها إما لحسن خلقه وأدبه وإما لكونه غير معاند. فعلى هذا بين رسول الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فى الأرض فساد قالوا: يارسول الله، وإن كان فيه؟ قال: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، ثلاث مرات. هذا الحديث أيضا حث الولى أن ينكح ابنته برجل حسن خلقه ودينه.

قال ابن تيمية، رحمه الله، أن الإسلام حث الولي عن اختيار الزوج لابنته، أنه يجب له أن ينظر في الزوج الذي أراد به أن يزوجها هل هو كفؤ أم غير كفؤ، لأنه إنما يزوجها لمصلحتها، فلا يجوز له أن يزوجها بأي شخص لغرض فاسد.<sup>1</sup> فاختياره إلى شخص حسن خلقه ودينه أمر واجب لأجل مصلحتها.

وإنه لمن المعلوم أن للولي حق التولية على ابنته، صغيرة كانت أم كبيرة في إنكاحها، لأن النكاح باطل إلا بإذن الولي، كما في الحديث، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها".<sup>2</sup> هذا الحديث أوجب وجود إذن الولي في عقد النكاح. فلا عجب لنا إذا اختار الولي الزوج لابنته البكر ثم يزوجها به لأنها في حق توليته.

ومما يتأسف لنا في هذا التزويج ويكون مسألة فيه، هو أن الولي لا يشاور مع ابنته قبل أن يختار لها الزوج عندما أراد التزويج، ولا يسألها أكانت راضية أم رافضة، بل لا يخبرها أنه زوجها. وهذا كما اعترفه بعض الولي أنه زوج ابنته، بعد أن يخاطبها أحد وقيل خطبته دون معرفتها ولا يخبرها بناء على ما ينظر في شخصية ذلك الزوج من حسن الخلق والمهارة. فبالطبع، أن اختيار

<sup>1</sup> الإمام تقي الدين ابن تيمية، على المرجع السابق. ص. 115

<sup>2</sup> أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية، Info@omelkitab.net

الولى إلى الشخص الحسن خلقه أمر في الإسلام، ولكن عدم إخباره وعدم مشاورته معها يجلب المسئلة والمشقة لدى الابنة، لأنها في الحقيقة، يمكن لها أن ترفض عن التزويج، ولاسيما في صغرها.

وهذا أيضا، يخالف ما شرعه الإسلام أنه حث الولي أن يستأذن ابنته في التزويج، كما في قوله عليه الصلاة والسلام، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها".<sup>٣</sup> واختلف العلماء في حكم استئذان الابنة البكر، هل هو مستحب أم واجب؟ والصحيح عند الجمهور، منهم الشافعية وابن تيمية أنه واجب. ويوافق الباحث أن استئذان الابنة البكر قبل اختيار الولي وتزويجه واجب لأن البنات التي قابلها الباحث تشعر بالكراهة عند التزويج. وقعت هذه الحالة، لكون فهم الولي أن الابنة البكر "حق الملك التام"، حتى يشعر أنه يستحق أن يعين حياتها كلها، منها تخير الزوج لها، يعاشرها في دوام حياتها. لذلك، إذا رفضت الابنة زوجها الذي يختاره وليها، يجبرها. هذا الإجبار قد يكون، بناء على سرور ابنته. وفرق الإسلام بين الابنة البكر والثيب، فجواز الولي فيه مقصورا على الابنة البكر. وأما الثيب فليس لوليها حق على نفسها لأنها أحق من وليها. هذا الفرق، لكون البكر ليست لها المعرفة

<sup>٣</sup> أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية، Info@omelkitab.net

والحنكة في الزواج، فيحسنها أن يفوض أمرها إلى وليها الذي هو أعلم منها. وأما الثيب لها المعرفة والحنكة في الحياة الزوجية، لأنه سبقها الزوج.<sup>4</sup>

فالولي المجر الذي يستحق أن يزوج من كان تحت ولايته بدون إذنها ورضاهما، إن كانت الابنة البكر صغيرة غير بالغة التي لا تستطيع التفكير عن مصلحتها. وممن يكون تحت ولاية الولي المجر هو الابنة الصغيرة غير البالغة والمجنون والعتة لعدم استطاعتهم في تفكير ما يصلح لهم ولعدم معرفتهم عن العقد في تنفيذ النكاح.<sup>5</sup> واعترف الإسلام بذلك لاهتمام حاجاتهم.

فالولي الذي قابله الباحث كله يعترف بأنه يزوج ابنته بمن يختاره، لذلك ذكره الباحث وليا مجبرا، الذي يستحق أن يزوج ابنته بشروط، منها: أن لا تكون بينه وبين ابنته العداوة، وكون الزوج كفؤا لها واستعداده أن يدفع المهر وقت عقد النكاح.<sup>6</sup> وإذا لم يكتف الشروط المذكورة، زال حق الإيجاب منها. قال تهامي أن الإيجاب ليس بمعناه الكراهة والتكليف، ولكن معناه المناسب هو الحث.<sup>7</sup>

بالنسبة إلى هذا الإيجاب، جوّز بعض العلماء في بالنجائن، الشيخ عبد الغفار وأحمد شافعي، أن يجبر الولي ابنته في التزويج بشرط أن لا يكون إجباره بشدة، وأن يكون زوجها حسن الخلق والنسل، ولكن إذا أجبرها إجبارا شديدا،

<sup>4</sup>Asghar Ali Engineer, *Hak-Hak Perempuan Dalam Islam*, di terjemahkan ke dalam Bahasa Indonesia oleh Farid Wajidi Cici Farkha Assegaf (Yogyakarta: Yayasan Bentang Budaya, 1994), 151-152.

<sup>5</sup> H.M.A. Tihami dan Sohari Sahrani, *Fikih Munakahat : Kajian Fikih Nikah Lengkap* (Jakarta: Rajawali Pers, 2009) 101.

<sup>6</sup> H.M.A. Tihami dan Sohari Sahrani, *Op.Cit* 102

<sup>7</sup> *Ibid*, 102.

فلا يصلح لها ولزوجها في الحياة الزوجية، وكذلك إذا أجبر الولي لشيء آخر، مثل المال أو غيره، فهذا متأسف لأن تزويجه بعيد عن حقيقة غرض النكاح، وهو السكينة والمودة والرحمة. فالسؤال المطروح المتعلق بهذا التزويج، هو كيف حقيقة حق الولي المجر في اختيار الزوج لابنته؟ لأنه قد أخذ حق ابنته في اختيار الزوج، باختياره وتزويجه إجباراً، حتى كأنه ليس لابنته حق أصلاً في اختيار لنفسها.

بالرغم من ذلك، يبدو هنا أن الولي لا يفرق بين الابنة الصغيرة والابنة الكبيرة ويعد أنهما سويان في حق الإجبار، لأن بعض البنات اعترفت أن وليها أجبرها وهي في عشرين من عمرها وتتعلم في الجامعة. فلا نبالغ أن نقول أن الولي المجر لا يفهم حق التولية حتى عمل ما يتجاوز عن حقه في توليتها بتزويجها بدون مشاورتها.

فعلى الولي أن يستأذن ويشاور ابنته عندما أراد أن يختار الزوج لها، وعندما أراد أن يزوجه، إن أراد أن تكون ابنته عاشت الحياة الزوجية بناء على السكينة والمودة والرحمة. وأوجب سيد سابق أن يستأذن الولي ابنته ويعرف رضاها به قبل تنفيذ عقد النكاح، لأن النكاح هو المعاشرة الدائمة بين الزوجين، والمناسبة بينهما ودوام الحب والمحبة بينهما التي لا تتحقق إلا برضاها. وقال أيضاً، أن الإسلام نهى عن نكاح الإجبار، بكرة كانت أم ثيباً، مع شخص



لايجبها. بل يستحق أن تطلب الإبطال إذا زوجها الولي إجباراً.<sup>8</sup> فهذا بناء على الحديث عن ابن عباس، رضي الله، أن جارية بكرت أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي (رواه أحمد وابن ماجه والدار قطني).

وبالنسبة إلى الأسباب السابقة التي يجعلها الولي سبباً في اختيار الزوج لابنته ثم يزوجه بها قبل أن يخبرها ويشاورها، فليس بصحيح، لعدم إخباره ومشاورته، لأن الابنة لها حق كذلك في تعيين زوجها بنفسها. فعلى هذا، قال الشيخ عبد الواسع حمزة، وهو من علماء المجتمع بالنجائن، أن في الحقيقة الأحق في اختيار الزوج بين الولي وابنته هي الابنة. وقوله مايلي:

*“Mungku dhen guleh ki, sebenarnya se paleng berhak anentuaki jhudhuh nikah anak, polanah se nga ‘andi’eh ben se apolongah kenikah anak, cuman sekadheng anak nikah takok e kocak tak arok torok de’ ka reng toah, takok e kocak tak atoat de’ reng toah, saengghe anak nikah ande’ e pakabin, walaupun sekadheng setenga terpaksa.”*

وحقيقته، الأحق في اختيار الزوج، عند رأيي، هي الابنة لأنها هي التي ستملكه وتعاشره (في الحياة الزوجية)، ولكنها تخاف أن يقال لها عاتقة لوليها، فتطيعه ولو كراهة.

واتفق على هذا الرأي، الشيخ عبد الغفار، وهو كذلك من علماء المجتمع، زاد بيانا على رأي الشيخ عبد الواسع، أن حق اختيار الزوج هو حق الابنة، اتباعاً بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، أنه خطبته السيدة خديجة الكبرى وليس عكسه. ويخالف هذا الرأي، العلماء الآخرون الذين قابلهم

<sup>8</sup> Sayyid Sabiq, *Fiqh Sunnah*, jilid 3 (Jakarta : Pena Pundi Aksara, 2006) 16.



الباحث، سوى الشيخين المذكورين السابقين، قالوا أن حق اختيار الزوج بين الولى وابنته هو حق الولى، واحتجوا بأن الولى أحق منها لأنها تحت ولايته ومسؤوليته. وأما الباحث اتفق على الرأي الأول الذي بين أن الابنة أحق من وليها في اختيار الزوج وتعيينه، لأن حق إجبار الولى الذي يستحق به التزويج على ابنته، لكونها صغيرة ولا تستطيع أن تفكر ما يصلح لها وما يضرها، فإذا بلغت زالت منه حق إجباره على التزويج ويجب استئذنها، لأن الابنة الكبيرة تعد ممن يستطيع تفكير ما فيه مصلحة على نفسها وما يضرها.<sup>9</sup> فليس بلائق أن يختار لها الولى لأنها تستطيع أن تختار بنفسها وأن تعبر ما فى قلبها وفكرها. قال جمهور العلماء، أن البكر البالغ لها القدرة فى تنفيذ المعاملة المالية أوال تجارية أو غيرهما، فتستطيع أن تعين ما يحتاج إليه حياتها الخصوصية من تخيير الزوج لنفسها.<sup>10</sup> فيبالغ الولى أن يعترف ابنته البكر البالغ بعدم استطاعتها فى اختيار الزوج ومعها القدرة فى المعاملة التى هى أكبر وأوسع من تعيين الزوج. فلا مندوحة عنه إلا باهتمام الولى إلى ابنته البكر أن لا يزوجهامع شخص يختاره لها على مشيئته وإرادة نفسه بدون معرفة ابنته وإخباره، لأنه قد أخذ حقها فيه. فعليه هو وابنته أن يتشاورا ويتفقا فى اختيار الزوج لها، وأن يستأذنها إذا أراد أن يزوجهام، إذا أذنت ورضيت، فلا بأس فيه، وإلا فلا.

<sup>9</sup> Sayyid Sabiq, *Op.Cit*, 16-17

<sup>10</sup> عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، جزء الرابع (إستنبول: دار الدعوة، 1984) 50

## 2. حق الابنة البكر في اختيار الزوج

إنه لمن المعلوم أن للولي حق التولية على ابنته في اختيار الزوج والتزويج، فللابنة حق أيضا على نفسها في اختيار الزوج. ومن حقوقها، الرد والرفض على خطبة شخص، وردها يكون بالسكوت أو بالصمات، ومنها استئذان وليها عندما أراد أن يزوجها مع من يختاره لها.

فنظرا إلى البيانات المحصلة وقت الحوار مع البنات في بالنجائن، بمحافظة باميكاسان، اعترفن بأنهن يزوجهن وليهن ولا يجبرهن قبل أن يختار لهن الزوج أو قبل قبول الخطبة. وأربعة منهن اعترفن أنهن رفضت حين التزويج، لكن وليهن يجبرهن، حتى يطعنه وواحدة منهن لم ترفض لأنها فوضت وليها في الزوج. لخص الباحث بعد الفحص على هذه البيانات عن أسباب قبولهن أزواجهن، كان بعد الرفض أم لا، أو يجبرهن وليهن في التزويج أم لا. وهذه الأسباب ما تلي:

### 1. الخوف إلى الولي.

قبلت الابنة زوجها بعد أن يزوجها وليها مع شخص يختاره لها، أو يخطبها شخص فيقبله وليها. وقبولها يكون بعد الرفض لوجود جبر وليها، كما في اعترافهن أنها يرفضن فيجبرهن وليهن. فهذا القبول ليس خالصا من نفسها، بل لكونها في إجبار الولي. وهذا التزويج يخالف ما شرعه الإسلام لإجبار الولي أبنته ولو كانت رافضة، كما هو المعروف، أن الولي لا بد أن يستأذن

ابنته في التزويج، وإذنها بالسكوت، كما في الحديث المذكور سابقا، وذهب به العلماء أن الابنة إذا رفضت فرفضها يكون بلفظ صريح،<sup>11</sup> وإن رفضت فليس للولي أن يزوجه إجبارا. قال سيد سابق، إذا زوج الولي ابنته بعدم رضاها وإذنها، فنكاحها باطل.<sup>12</sup>

بالنسبة إلى هذه الحالة، أنه إذا صرح رد الابنة بلفظ صريح وقول مفهوم، فعلى الولي أن لا يزوجه ولا يجبرها فيه نظرا إلى اعتراف البنات التي قابلها الباحث، أنها رفضت بلفظ صريح وقول مفهوم إلا واحدة منها لم ترفض. ولو كان الأمر كذلك، لا يتفق الباحث على ما قاله سيد سابق عن بطلان النكاح إذا زوجها بدون رضاها وإذنها، لأنها في الحقيقة رضيت وأذنت ولو بعد الرفض والإجبار. ولكن، عدم تزويجه أفضل.

2. الطاعة أو التعظيم إلى الولي.

يكون الطاعة أو التعظيم سببا في قبول تزويج الابنة. وهو أمر واجب لدى الأولاد رجلا كانت أو امرأة أن يطيعوا ويعظموا والديهم، كما قال تعالى في القرآن الكريم سورة الإسراء الآية 23:

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا).

<sup>11</sup> أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الرشيد القرطبي، انظر المرجع السابق، ص 4

<sup>12</sup> Sayyid Sabiq, *Op.Cit*, hal. 16

تدل هذه الآية أن الأولاد يجب لهم أن يبروا آباءهم، فلا عجب لنا إذا قبلت بناء على هذا السبب. ولا بأس فيه أن يزوج الولى ابنته لأنه ليس فيه ما يختلف الشريعة إن كان طاعتها أو تعظيمها مخلصا لا لأيّ شيء آخر.

هذان السببان أكثرهما في الواقع، لأنه، من البنات المقابلة عليها، بعضها اعترفت بأنها تزوجت طاعة وتعظيما إلى إرادة والديها، وبعضها الأخرى اعترفت بانها تخاف والديها إذا لم تطع إرادتهما. من هنا، يبدو أنهن في الحقيقة لسنّ في إرادة النكاح، وليهما الذي أراده. وإرادته في تزويج ابنته قد يكون للبناء على سرورها في الحياة الزوجية، هذه الحجة في الحقيقة موضوعي، لأن السرور يتعلق بالزوجين المتناكحين برضاها، بناء على المحبة بينهما وغرض النكاح، السكينة والمودة والرحمة.

فبالنسبة إلى حق الابنة في اختيار الزوج، الذي هو الرد والقبول والإذن كما ذكره العلماء في بعض كتب الفقه، إنه لا بد على الولى قبل التزويج أو قبل أن يختار لها الزوج، أن يهتمّ بهذا الحق، إذا ردت فلا يزوجها وإلا فلا بأس فيه مع وجود رضاها وإذنها. ولا بد أيضا أن يهتمّ الولى بحال الابنة قبل الاختيار والتزويج، من عمرها لأنه يدل مراهقتها لأن النكاح يحتاج إليها في الحياة الزوجية. واستعدادها لأنه محتاج في مقابلة المسئلة في الزوجية. وتربيتها لأنه مهم جدا لأجل آمالها في المستقبل، لأن الأم في الزوجية تكون مدرسة على أولادها، فكيف تربي وتؤذب أولادها إن ليس لها العلم ولم تتخرج في أيّة مدرسة كانت.

كما ذكر سابقا أنه ليس للولي أن يزوج ابنته بدون إذنها ورضاها، يعني أن الولي لا بد أن يستأذن ابنته ويسأل منها الرضا إذا أراد التزويج، لأن إذنها ورضاها واجب عند بعض العلماء. قال الدكتور علي يوسف السبكي، أن إذن الابنة ورضاها شرط من صحة عقد النكاح. استدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم عن استئذان البكر المذكور سابقا.<sup>13</sup> وحديث آخر المتعلق به، عن ابن عباس أن جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيره النبي (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني). أمر النبي في هذا الحديث أن تختار الجارية (الابنة البكر) الزوج بما خير لها وليها بين الرد والقبول.

قال أصغر علي إينجنير (Asghar Ali Engineer) أن الولي أو من يوكله لا يقوم بنكاح الابنة قبل إلزام إذن الابنة ورضاها، والشروط المقررة والمهر المطلوب ويقررها أمام الشاهد والقاضي. لأنه اعتبر أن المرأة و الرجل سويان في حقهما في تعيين الزوج وما يحتاجا إليه بتقديم الشروط. استدل بقوله تعالى في سورة الأحزاب الآية 35:

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِ  
وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ  
وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِغِينَ وَالصَّابِغَاتِ

<sup>13</sup>Dr. Ali Yusuf As-Subki, *Fiqh Keluarga : Pedoman Berkeluarga Dalam Islam*, terjemah Nor Khozin (Jakarta: Amzah, 2010) 73.



وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا  
وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا.

بينت هذه الآية الكريمة أن الله تعالى عمل بالناس، رجلا كان أو امرأة

متساوية، في المسؤولية والأخلاق والثواب. والنكاح عنده، عقد بين الزوجين المتساويين في الدرجة، فالمرأة تستحق أن تقدم الشروط والمهر المطلوب.<sup>14</sup> فعدم الفرق بين المرأة والرجل في حق تقديم الشروط والمهر المطلوب، فحقهما في حق اختيار الزوج كذلك متساو.

فتستحق الابنة أن تقبل الزوج الذي يختار لها وليها إن يناسبها، وترفضه إن لا يناسبها لأنه حقها، بل تستحق أن تختار الزوج بنفسها بناء على إرادتها ومناسبتها. فالسؤال المطروح هنا، هو أيهما أحق بين الولي المجبر وابنته في اختيار الزوج؟. قال الشيخ عبد الواسع حمزة و الشيخ عبد الغفار، هما من علماء المجتمع بالنجائن، أن الأحق بينهما في اختيار الزوج هي الابنة، وحقتهما قد ذكره الباحث في بيان حق الولي المجبر السابق.

وبه بين الشيخ حسين محمد مفرقا بين التعيين والتخير. أما التعيين حق

الزوجين (الابنة البكر والرجل). والتخير ليس بمعناه التعيين، يعني يجوز لأي أحد (الولي أو الأم أو أخواته أو أقاربه) أن يختار لها الزوج، ولكن حق التعيين على يد الزوجين (الابنة البكر والرجل) على الإطلاق. حتى صح النكاح إذا

<sup>14</sup>Asghar Ali Engineer, *Op. Cit.*, hal. 137-138.

أذنت ورضيت.<sup>15</sup> فاعتبر وأعدّ الباحث أنهما سويان في المراد ولو يختلف في المعنى لأنه هو المقصود من هذا البحث.

وبالنسبة إلى إرادة التزويج والنكاح، إذا أتت هذه الإرادة من وليها، فلا بد له أن يشاوره مع ابنته أو أن يستأذنها على الأقل. وإذا كانت من إرادة ابنته فلا بد لها أن يشاورها أيضا مع وليها، حتى يستوفي حقهما في اختيار النكاح لها.

<sup>15</sup>Husein Muhammad, *Fiqh Perempuan: Refleksi kiai Atas Wacana Agama dan Gender* (Yogyakarta: LkiS, 2009), 111.



## الباب الخامس

### الاختتام

#### أ. الخلاصة

استنتج الباحث في هذا الباب خلاصة قصيرة اعتماداً على البحوث

التي عملها الباحث في الأبواب السابقة، كما يلي:

1. زوّج أكثر المجتمع (أولياء البنات) بالنجائن بناتهم مع من يختارونه لها دون مشاورتها ومعرفتها قبل، بل بعضهم زوّجها إجباراً. عملوا ذلك لأنهم ظنوا أن البنات حقهم ومسئوليتهم في تولية شؤونها المتعلق بالزواج، ويشعرون باستحقاقها حقاً تاماً في تختيار الزوج المناسب لها عندهم، فيزوجونها معه.

ويجبرونها إذا رفضت الزوج الذي قد اختاروا لها. صحح ذلك بعض علماء  
بالنجائن، قال أن الولي أحق في اختيار الزوج لها. فهذا يخالف رأي جمهور  
العلماء الذين أوجبوا الولي أن يستأذنها عند اختيار الزوج لابنته وأن لا  
يجبروا إن رفضت ذلك التزويج.

2. لا إحدى من البنات في النجائن اختارت وعيّنت الزوج بنفسها لأنه قد  
اختار وعيّن لها وليها، وحقها فيه أخذه وليها بتزويجه دون مشاورتها  
ومعرفتها، وقبلت ذلك لخوفها إلى وليها أولطاعتها وتعظيمها إليه. فحق  
الابنة التي هي القبول والرفض وإلاذن لا تستحقها، لأن أكثر البنات المقابلة  
عليها رفضت التزويج، لكن وليها أجبرها حتى تطيعه، فليس لها حق فيه.  
ويخالف ذلك بعض علمائهم، قال أن في الحقيقة، الابنة البكر أحق في  
اختيار الزوج بنفسها من وليها المجر. بل قال كثير من العلماء، أن الابنة  
البكر البالغة لها حق على نفسها في اختيار الزوج، وليس له حق الإجبار  
إن رفضت.

### ب. الاقتراحات

وإذا أنعمنا النظر إلى ما عمل أكثر المجتمع بالنجائن، على بناتهم من  
تزويجهم مع من يختارونه إجباراً، فيقدم الباحث الاقتراحات لعلمهم يستفيدونها  
وتنفعهم:

1. إن ما عمل الولي في بالنجائن، على ابنته من تزويجه مع من يختاره لها ليس بمصلحة إذا عملها إجباراً، ولا سيما دون مشاورتها ومعرفتها قبل، ولا يعترف أن ابنته حق تام يجعله عمل ماشاء لها. فعليه الأحسن، أن يشاورها ويخبرها إذا أراد التزويج.
2. الاهتمام بحقها الخصوصي المتعلق بالزواج، كالرد والرفض والإذن، أهم وأفضل من تزويجها. فلا يزوجه ويجبرها إذا رفضت، لأن ذلك لا يصلح في الحياة الزوجية.



## المراجع العربية

القرآن الكريم

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، جزء الأول. (بيروت-لبنان: دار الفكر.

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية، [info@omelketab.net](mailto:info@omelketab.net)

أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، المجموع: شرح المذهب . بيروت- لبنان: دار الفكر، 2000.

\_\_\_\_\_، روضة الطالبين: عمدة المفتين. لبنان: دار الفكر، 2005.

أحمد الغندور، الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي . الكويت: مكتبة الفلاح، 2006.

أمير عبد العزيز، فقه الكتاب والسنة ، جزء الأول. القاهرة-مصر: دار السلام، 1999.

الإمام تقي الدين ابن تيمية، أحكام الزواج. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.

جميل محمد البعاصيري ، نزهة العروس ومحطة الميؤوس . بيروت: المكتبة العصرية،  
2004.

عبد الله بن محمد باسودان، زيتونة الألقاح شرح منظومة المصباح . جدة: دار  
المنهاج، 2002.

عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على مذاهب الأربعة، جزء الرابع . بيروت: دار  
الفكر، 2003.

عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة . الاردن: دار  
النفائس، 2004.

محمد محي الدين عبد الحميد. الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية: مع  
الإشارة إلى مقابلها في الشرائع الأخرى . بيروت - لبنان: المكتبة  
العلمية.

فضل الهي، التدابير الوافية من الزنا في الفقه الإسلامي . مؤسسة الريان،  
2004.

وهبه الزهيلي. الفقه الإسلامي وأدلته، جزء التاسع. دمشق: دار الفكر.

### المراجع الإندونيسية

Adi, Rianto, 2007. *Metodologi Penelitian Sosial dan Hukum*, Cet. II. Jakarta:  
Granit.

- Amiruddin, Zainal Asikin, 2004, *Pengantar Metode Penelitian Hukum* Jakarta: PT Raja Grafindo Persada.
- Ayyub, Syaikh Hasan, 2001. *Fiqih Keluarga*, diterjemah oleh Abdul Ghoffar. Jakarta: Pustaka al-Kautsar.
- As-Subki, Ali Yusuf, *Fiqih Keluarga : Pedoman Berkeluarga Dalam Islam*, terjemah Nor Khozin. Jakarta: Amzah.
- Engineer, Asghar Ali, 1994. *Hak-Hak Perempuan Dalam Islam*, di terjemahkan ke dalam Bahasa Indonesia oleh Farid Wajidi Cici Farkha Assegaf. Yogyakarta: Yayasan Bentang Budaya.
- Hadi, Sutrisno, *Metodologi Research*, Jil II; Yogyakarta: ANDI Offset.
- Hasan, M. Iqbal, 2002. *Pokok-Pokok Materi Metodologi Penelitian Dan Aplikasinya*. Jakarta: Ghalia Indonesia.
- Husein Muhammad, 2009. *Fiqih Perempuan: Refleksi kiai Atas Wacana Agama dan Gender*. Yogyakarta: LkiS.
- Marzuki, *Metodologi Riset*. Yogyakarta: BPFE-UII.
- Moleong, Lexy J., 2002. *Metodologi Penelitian Kualitatif*. Bandung: PT Remaja Rosdakarya.
- Mulyana, Deddy, 2004. *Metodologi Penelitian Kualitatif Paradigma Baru Ilmu Komunikasi Dan Ilmu Sosial Lainnya*. Bandung: PT Remaja Rosdakarya.
- Narkubo, Cholid dan Ahmad, Abu, 2008. *Metodologi Penelitian*. Jakarta: Bumi Aksara.
- Nazir, Moh., 2005. *Metode Penelitian*. Bogor: Ghalia Indonesia.
- Ritzer, George, 1992. *Sosiologi Ilmu Pengetahuan Berparadigma Ganda*. Diterjemahkan oleh Alimandan. Cet II; Jakarta: Rajawali Pers.
- Silalahi, Ulber, 2009. *Metode Penelitian Sosial*. Bandung: Refika Aditama.
- Syarifuddin, Amir, 2006. *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia: Antara Fiqih Munakahat dan Undang-Undang Perkawinan*. Jakarta: Kencana.
- Sabiq, Sayyid. *Fiqih Sunnah*, terjemah oleh Nor Hasanuddin. Jakarta: Pena Pundi Aksara.
- Sedarmayanti dan Hidayat, Syarifuddin, 2002. *Metodologi Penelitian*. Bandung: Mandar Maju.
- Soekanto, Soerjono, 1986. *Pengantar Penelitian Hukum*, cet III; Jakarta: UI-Press.
- Tihami, H.M.A. dan Sahrani, Sohari, 2009. *Fikih Munakahat : Kajian Fikih Nikah Lengkap*. Jakarta: Rajawali Pers.



## التصريح

الاسم : أحمد سيري

رقم القيد : 07210068

القسم : الأحوال الشخصية

المشرف : خير الأنام الليسانيس الماجستير

الموضوع : حق الولي المجرى وابنته في اختيار الزوج (دراسة نقدية وإنشائية على المجتمع بالنجائن بمحافظة باميكاسان).

الرقم	التاريخ	مادة الاستشارة	توقيع المشرف
1	7 إبريل 2011	استشارة اقتراح البحث العلمي	
2	8 إبريل 2011	تحقيق اقتراح البحث العلمي	
3	10 يونيو 2011	استشارة الباب الأول والثاني والثالث	
4	23 يونيو 2011	تحقيق الباب الأول والثاني والثالث	
5	26 يونيو 2011	استشارة الباب الرابع والخامس	
6	13 يوليو 2011	تصحيح الباب الرابع	
7	18 يوليو 2011	تحقيق الباب الرابع والخامس	
8	22 يوليو 2011	تحقيق كل الأبواب	

مالانج، 22 يوليو 2011

رئيس قسم الأحوال الشخصية

زين المحمودي الماجستير

رقم التوظيف: 197306031999031001